جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

أهمية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة كهريف وحدة المدية 2015/2013

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب:

- بن قرطبي هشام

تحت إشراف الدكتور :

- بوعرار أحمد شمس الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. مولوج كمال	رئيسا
أ.د. بوعرار أحمد شمس الدين	مقررا
أ.د. يرقي كريم	عضوا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل.

انطلاقا من قول رسولنا الكريم صل الله عليه وسلم:

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل "

يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى من تقصر كل كلمات الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقه، إلي أستاذي الفاضل الدكتور **"بوعرار أحمد شمس الدين"** لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة، هذا الرجل المعطاء الذي تتجسد في عطائه كل معاني الكرم والمروءة له الشكر على ما منحني إياه من الوقت والجهد والاهتمام وكل ما من شأنه تعزيزي لإتمام هذا العمل في أفضل صورة ممكنة فكان نعم المشرف ونعم المعلم.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتمحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

وأخيرا أسدي عبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إتمام هدا العمل المتواضع.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أن عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الضرورية في المؤسسة نظرا لحاجة هذه الأخيرة إليها فهي التي تمكنها من تحديد نقاط القوة والضعف الموجودة في مختلف قراراتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الندرة النسبية في الموارد المالية التي تتطلب العقلانية و الرشادة في تسييرها و استغلالها، حيث أن عملية تقييم الأداء المالي إما أن تتم من مختلف المؤشرات المالية التي تدرس و تعالج القوائم المالية أو عن طريق مقارنة الأداء المتوقع مع الأداء الفعلي، و من ثم العمل على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال الاستفادة منها.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي و المتمثل في دراسة حالة مؤسسة كهريف (وحدة المدية)، وهذا من خلال تحليل قوائمه المالية، و المتمثلة في الميزانية المحاسبية مع الاستعانة بجدول حسابات النتائج، ولقد تضمن تحليلنا استخدام مجموعة من النسب المالية و المتمثلة في النسب الربحية و السيولة ، نسب النمو و الرفع المالي، وخلصنا في الأخير أن المؤسسة لا تعيش وضعية مريحة حيث أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية رغم تحقيقها للأرباح سنة تلوى الأخرى.

الكلمات المفتاحية :التحليل المالي، النسب المالية، تقييم الأداء المالي.

Abstract

This study is an attempt to explain that the process of evaluating the financial performance is one of the necessary processes in the institution given its need of it, since it enables it to determine the strengths and weaknesses found in its different made decisions on the one hand, and the relative scarcity of financial resources which requires rationality and maturity in managing as well as exploiting it, on the other hand. The evaluation of the financial performance can be done either through several financial indicators which study and address the financial lists or through comparing the expected performance with the actual performance and then working on making the right decisions through benefiting from it.

Throughout this study, we tried to shed light on the visual side over the practical side which represents the study of situation of Kahrif's institution (in Médéa) via analyzing its financial lists representing the accounting budget with the use of the result calculation chart. Our analysis included the use of a set of financial ratios underlying profit percentage, liquidity, growth rate and leverage.To conclude, our institution doesn't experience a comfortable situation since it doesn't possess financial independency, despite making profits year after another.

Key words: financial ratios, financial analysis, financial performance.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
مستخلص	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	أ – ث
الفصل الأول: مفاهيم حول التحليل المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	03
المطلب الأول: مفهوم و أهمية التحليل المالي	03
المطلب الثاني: أنواع و أهداف التحليل المالي	06
المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي	10
المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ومناهجه	10
المطلب الثاني: أساليب و استعمالات التحليل المالي	16
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة	
تمهيد	23
المبحث الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي	24
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق السيولة و الربحية	24
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النمو و الرفع المالي	29
المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للتحليل المالي	32
المطلب الأول: مفهوم وأسباب الفشل المالي	32
المطلب الثاني: التعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي و عرض بعض نماذجها	37
خلاصة الفصل	45

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة كهريف –وحدة المدية–	
تمهيد	47
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة كهريف	48
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة كهريف و المراحل التي مرت بها	48
المطلب الثاني : خدمات المؤسسة ووسائلها وهيكلها التنظيمي	50
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النسب	54
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق السيولة و الربحية	54
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النمو و الرفع المالي	60
خلاصة الفصل	64
خاتمة عامة	65
قائمة المراجع	69
الملاحق	74

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي	39
2-2	كيفية تحديد درجة المخاطرة اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrord	42
1-3	تطور النسب المالية خلال السنوات الثلاث	55
2-3	تطور نسب الربح إلى رقم الأعمال خلال فترة الدراسة	58
3-3	تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة بالنسبة للمؤسسة	59
4-3	نسب نمو المؤسسة خلال فترة الدراسة	61
5-3	نسب الرفع للمؤسسة خلال فترة الدراسة	62

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية الأصول للسنة المالية 2013	74
02	ميزانية الخصوم للسنة المالية 2013	75
03	جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2013	76
04	ميزانية الأصول للسنة المالية 2014	77
05	ميزانية الخصوم للسنة المالية 2014	78
06	جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2014	79
07	ميزانية الأصول للسنة المالية 2015	80
08	ميزانية الخصوم للسنة المالية 2015	81
09	جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2015	82

تسعى المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها و وضعيتها التنافسية و ذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي ، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف و من أهمها ضمان استمرارها و بقائها في مجال نشاطها ، و ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و كذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها، كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط و الأهداف و ذلك بقياس الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المخطط مسبقا ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، و التي ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، و اتسام السوق بالمنافسة التامة، حيث أصبح لزما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية و هذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي و التي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية و نسب السيولة و التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية.

➢ طرح الإشكالية:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية و المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة نذكر منها مؤشرات الأداء المالي من هذا المنطلق أطرح الإشكالية الرئيسية و هي :

هل يوفر تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات التحليل المالي عن تقييم أفضل للأداء المالي للمؤسسة؟

➢ طرح الأسئلة الفرعية:

و بناءا على ما تم استعراضه نضيف التساؤلات التالية:

_كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

_ فيما تتمثل أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي؟

– ما هو مستوى الأداء المالي لمؤسسة كهريف (وحدة المدية) ؟

➢ فرضيات الدراسة:

-جمع المعلومات بطريقة علمية يؤدي إلى تحسين مردودية عملية التقييم.

-تقييم الأداء المالي مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة فهو دليلهم على اتخاذ القرارات.

-يمكن تقييم الأداء باستخدام نسب الأداء الربحية، النمو، السيولة، والرفع المالي.

➢ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف ومنها ما يلي:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية و العوامل المتحكمة فيه.

-معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة و مدى تحقيق أهدافها.

-تحديد المعايير و المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم.

-تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة كهريف –وحدة المدية-.

➢ أهمية الدراسة:

إبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف و المعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية و بالتالي معرفة نقاط القوة و الضعف من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار.

➢ دوافع الدراسة:

توجد عدة دوافع جعلتنا نختار هذه الدراسة:

- إن موضوع التحليل المالي يحتل مكانة مهمة ضمن مواضيع التسيير المالي و المحاسبي و التحكم فيه.

- تشهد الجزائر في الفترة نقاشا مهما حول اعتماد المعايير المحاسبية، في تطبيق النظام المالي المحاسبي، الذي يعطي أهمية كبيرة للنظرة المالية لقراءة القوائم المالية.

- **الدراسات السابقة:**

بالإضافة إلى الدراسات السابقة العديدة الموثقة، التي تم استعمالها في بحثنا تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تمت ومضمون مواضيعها قريب من موضوع بحثنا و نذكر منها :

1-بومعزة حليمة، التحليل المالي لتقييم الأداء المالي داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية – دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري(OPGI) (1997 –1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2002.

قامت الباحثة بصياغة إشكالية البحث حول دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي و قد تطرقت إلى واقع المؤسسة الجزائرية العمومية، و مفهوم الأداء المالي و بقيمته وعلاقته بمفاهيم أخرى، و أهمية دراسة التوازن المالي من خلال الوظيفة المالية و المحاسبية في تقييم الأداء.

2– علي خلف عبد الله، التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، أطروحة ماجستير في التحليل المالي ، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن 2008.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مشاكل استغلال المعلومات و توظيفها من قبل المحلل المالي و منهج تقييم الأداء المالي ، و ذلك من خلال الرقابة و التحليل المالي والنسب المالية و الطرق و تقويم الأداء و التحليل المالي.

3– **الدراسة التي قامت بها الطالبة بن خروف جليلة تحت عنوان دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات(2005–2008)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم تجارية،جامعة محمد بوقرة، بومرداس، (2007–2008)** تمحورت إشكالية البحث عن مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات، حيث تناولت مختلف القوائم المالية و اتخاذ القرارات،حيث تناولت مختلف القوائم المالية خاصة الميزانية و جدول حسابات النتائج.

➢ منهج الدراسة:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكاليتنا و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إتباع منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة و استخدام بعض المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالي.

➢ حدود الدراسة:

التزمنا في القيام بعملية البحث عند انجاز هذه الدراسة ما يلي:

- نظرا لطبيعة التحليل المالي الذي يتميز باتساع مجالاته في كل مرة نحاول توجيه المعلومات المتوفرة حوله في خدمة الأهداف الخاصة بهذه الدراسة.
- الاقتصار على المؤشرات الخاصة بالأداء المالي، مع السماح بإظهار تلك المتعلقة بالأداء الكلي
- اكتفينا في الفترة الزمنية لدراسة الحالة بالفترة 2013-2015 .
- الحدود المكانية الحدود المكانية لدراسة الحالة تتمثل في مؤسسة كهريف (وحدة المدية).

➢ هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، بحيث إستهلينا الفصل الأول بتناول مفاهيم عامة حول التحليل المالي، الذي يعالج ماهية التحليل المالي وطرق الاستفادة منه، أما الفصل الثاني فتطرقنا دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة،الذي يعالج الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة للتحليل المالي، وأخيرا الفصل الثالث الذي هو بمثابة دراسة تطبيقية لدى مؤسسة كهريف وحدة المدية الذي قمنا بدراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النسب.

الفصل الأول:

مفاهيم حول

التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية ، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، و كذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، و ذلك عن طريق تحليل كمي و كيفي لبياناتها المالية ،لكن ما هو ملاحظ هو عزوف المحللين الماليين عن استخدام مناهج وأساليب حديثة من أجل تقييم الأداء ، حيث تنحصر أعمالهم خاصة في الدراسة الكمية باستخدام مختلف النسب المالية، إما الدراسة النوعية فهي تهتم غالبا بتحليل نوعية الاتجاه وكدا نوعية الأسلوب المتبع و فقط .

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي استعمالاته، أساليبه و مناهجه.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة وكذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها و لقد تعددت مفاهيمه بتعدد وجهات نظر الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته

لقد تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى تحديد مفاهيم للتحليل المالي، فهو من المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة في مجال الاقتصاد و الإدارة و التسيير، و في هذا المطلب نتطرق إلى مجموعة من التعاريف وفقا لما رآه نخبة من الباحثين .

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي على انه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل و هو ينطوي عل استخدام البيانات و المعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة و الضعف.[1]

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها يتم عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح كما يمكن رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة في تقييم الأداء[2].

التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات الماضي و الحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

---

[1] فهمي مصطفى شيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص – ص 2-3 .

[2] بن مالك عمار،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2010-2011، ص 09.

التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و استخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم و اثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[1].

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير و أسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية المنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها[2].

التحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية(الميزانية العمومية، وقائمة الدخل) إلى كم اقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات[3].

التحليل المالي علم يرتبط بعديد من العلوم الاقتصادية وأهمها المحاسبة والإحصاء، نظرا لما توفره للمحلل المالي من البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز العملية التحليلية، وتتوقف درجة صدق النتائج و تغييرها السليم عن الواقع على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يستخدمها المحلل المالي4.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

يعد التحليل المالي احد فروع المعرفة الذي عنى بالدراسة الدقيقة التفصيلية التحليلية الاستقرائية الإنتقادية للقوائم المالية [5]، إذ انه المعني بتفسير القوائم المالية و عرضها بشكل يسهل فهمها لخدمة مستخدميها ، وتلعب قدرة وخبرة المحلل المالي أهمية كبيرة في إعداد التقارير التحليل المالية ذات الجودة المرتفعة.

و يمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي[6] :

– يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، و بغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

---

[1] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2005. ص12.

[2] عليان شريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي إدارة البركة للنشر والتوزيع، الأردن.عمان2007.ص151.

[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن.2002 .ص259.

[4] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار جنين، عمان، 1996،ص20.

[5] دريد كامل أل شبيب ،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ،قسم العلوم المصرفية والمالية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،دار النشر و التوزيع ،عمان ،الأردن، 2007، ص55.

[6] وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي(منهج علمي وعملي متكامل) ، دار الوراق للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 2004،ص –ص24-25.

– يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المختلفة.

– يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

– تساعد النسب المالية و الإحصائية و المعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب و الاتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، و بالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.[1]

– تستخدمه الجهات المسئولة في البنوك التجارية عند منحها الائتمان المصرفي لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم .

– يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسة، و يساعده في أداء مهامه بشكل فعال

– تحقيق الفعالية الديناميكية لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق أو تظهر من خلال التحليل المالي.

– تتبع الأحداث و الإحداثيات الموجودة و معرفة تأثيراتها الايجابية و السلبية ،و معدل نموها، وقياس حجم تطورها و اتجاهات هذا التطور.

– تحقيق الإحاطة والمعرفة الفورية لمتخذ القرار من خلال تقديم المعلومات الصادقة ، الواضحة والحديثة والمنتظمة و المناسبة للعرض، و سهلة الاستيعاب و الفهم ومتابعة قرارات متخذ القرار لتتأكد من سلامتها و كذا فعاليتها و اتساقها وعدم تعارضها و اقتصادياتها.

– زيادة درجات الثقة و الطمأنينة سواء الداخلية لدى العاملين في المؤسسة ، أو الخارجية لدى أجهزة الرقابة والمتابعة الخارجية أو من قبل جمهور المتعاملين في المؤسسة و المهتمين بها ، و ربط ذلك بالقدرة الداخلية التي تملكها المؤسسة و بالايردات التي تحققها و مدى تناسب تدفقاتها ، و يتم ذلك من خلال تقارير الانجاز و الداء و قوائم التدفقات النقدية و تقديراتها المتعلقة بقيمة ووقت و احتمالات هذه التدفقات .

[1] وليد ناجي الحيالي ،محمد عثمان البطمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص21-22.

المطلب الثاني: أنواع و أهداف التحليل المالي

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

إن تعدد الأطراف المستفيدة المستعملة للتحليل المالي و تعدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها أدى إلى التمييز بين عدة أنواع وفق عدة أسس ، و مع تلك الأنواع يمكن أن تكمل بعضها و ليس بالضرورة إنها منفصلة، هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن هذه الأنواع نجد :

1) **الجهة القائمة بالتحليل**:يتم تقييم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل :[1]

أ- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة(أجهزة مختصة داخل المؤسسة) و على بيانات المؤسسة و لغايات معينة تطلبه المؤسسة، فهدا يعتبر تحليلا داخليا وغالبا ما يعرف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة (أجهزة مختصة من خارج المؤسسة)، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها، و من أمثلة هده الجهات، القائمون بعمليات التسهيلات المصرفية في البنوك، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية.....الخ.

2) **البعد الزمني في التحليل**: قد يأخذ التحليل المالي بعدا زمنيا في تتبع العناصر بالدراسة، إذ يمكن أن يهتم بالعنصر كجزء أو مجموعة عناصر في وقت محدد، أو يقوم بتتبع التطورات عليها خلال فترة من الزمن.

أ- التحليل الراسي (الثابت):

يسمى أيضا بالتحليل العمودي[2]،وينطوي على تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها وذلك بدراسة العلاقات الكلية بين بنوك القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين ، لذلك يتصف بالكون و الثبات، كما يتم بشكل راسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل ، بحيث يهدف إلى إيجاد علاقة عنصر من العناصر مع المجموع الإجمالي لهذه العناصر ، أو إلى مجموعة جزئية منها، و يساعد هذا التحليل على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة و اكتشاف نواحي الضعف و القوة .

---

[1] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سبق ذكره،ص ص28-29.

[2] حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي،الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليل في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،1998،ص501.

ب– التحليل الأفقي (المتغير):

يركز هذا التحليل على دراسة التغير الذي يحدث على سلوك العنصر مع مرور الزمن سواء كانت زيادة أو نقصان، و توضيح التغيرات التي تحث على العنصر أو حتى على النسبة التي يتم تشكيلها بالتحليل الراسي، كما يسمح بتقييم انجازات و نشاط المؤسسة على ضوء هذا السلوك من ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

3) المركز النسبي:

يسميه البعض قياسا بالمكان، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة ، وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة وعندما يمكن للإدارة أن تقوم بالتالي:[1]

– تقييم أداء المؤسسة بالنسبة إلى مثيلاتها.

– تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة إلى مثيلاتها.

– اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها و بين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها و خاصة حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

4) وقت وقوع التحليل: يمكن إجراء التحليل المالي من حيث وقت وقوعه على النحو التالي:[2]

أ– التحليل التاريخي:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كان تكون لفترة ثلاث سنوات مالية مختارة.....الخ.

ب – التحليل المستقبلي:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية مستقبلية كان يكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة، أو خمس سنوات قادمة و ذلك بالاعتماد على البيانات و المعلومات التاريخية للمؤسسة.

[1] رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 1997، ص11.

[2] حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص50.

5) الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي:[1]

أ-التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي راسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، و يستفاد منه قياس قدرات المؤسسة و انجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك،كما يركز علي تحليل التداول و السيولة النقدية و رأس المال العامل ومكوناتها و التدفقات النقدية و الربحية في الأجل القصير

ب-التحليل المالي طويل الأجل:

أشبه بالتحليل المالي قصير الأجل فقد يكون راسيا أو أفقيا، ولكنه يختلف عنه في القدرة التي يغطيها و التي تتصف بطولها، و بالتالي فانه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة و انجازاتها في الأجل الطويل .

و يركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال و الأصول الثابتة و الربحية في الأجيال الطويل،إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، و كذا القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، و مدى انتظامها في توزيع الأرباح ، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على آسهم المؤسسة في السوق المالية، كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المؤسسة، و المستثمرين في السندات و أصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويلة الآجل أو صناديق التنمية بأنواعها و في مجال التخطيط طويل الأجل فان هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل، و بشكل خاص في مجالات الاقتراض و الربحية و التوسع و إدارة الأصول الثابتة.

6) المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى:

أ – التحليل الشامل:

قد يشمل عملية التحليل للمؤسسة ككل، و نعني بذلك كافة الأقسام و النشاطات و العمليات و الوظائف و المهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، و ذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سبق ذكره،ص ص 35-36.

ب- التحليل الجزئي:

هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه و بالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام،إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة و بكيفية ،تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، في المشروع و ذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي ، في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.[1]

و يمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:[2]

- تقييم ربحية المشروع.
- تقييم المركز المالي للمشروع .
- تقييم المركز الائتماني للمشروع.
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي).

-استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط و للرقابة و لتقييم الأداء. هذه الأهداف المرجوة من التحليل قد تختلف باختلاف الغاية من التحليل، ولكن في كل الحالات ينتظر من المحلل.

[1] محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2014،ص115.

[2] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير علوم تجارية، جامعة الحاج لخضر، 2009، ص4.

المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي

يقدم التحليل المالي عدة خدمات للأطراف التي تستعمله، غير أن التحليل المالي يمكن النظر إليه من مداخل أخرى، لذا على الأطراف المستخدمة له أن تختار أكثرها مناسبة لغرضها من عملية التحليل، و يبرز ذلك من تعدد أنواعه وأساليبه و المنهج المتبعة فيه،

المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ومناهجه

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات و ذلك وفقا، لتنوع قراراتهم المبنية على هده المعلومات من جهة أخرى.

الفرع الأول: الفئات المستخدمة للتحليل المالي

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي بما يلي:[1]

- المستثمرون.
- إدارة المؤسسة.
- الدائنون.
- الموردون.
- العملاء.
- العاملون في المؤسسة.
- الهيئات الحكومية.
- الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية.
- المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي.

1-**المستثمرون** : يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، و القيمة المضافة، و المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، و قد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، و الذي يحاول معرفة من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي و المرتقب) يهتم بماضي

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن ،2006، ص5.

المؤسسة و المخاطر التي تعرضت لها، و الأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير و الطويل.

2-إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبه تحليل الأعمال، و عرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في مؤسسات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق إحدى الغايات التالية أو كلها مجتمعة:[1]

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقارنة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فعالية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

3- **الدائنون** : يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة، أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة ، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة ، و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما يحين اجل الاستحقاق .

فإذا كان القرض لمدة تزيد عن سنة ، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الآجل الطويل، أم إذا كان القرض لمدة اقل من سنة ، فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير، و مع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

[1] اليمن سعادة، مرجع سبق ذكره، ص9.

4-الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، و استقرار أوضاعهم المالية، و يعني هذا دراسة و تحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، و تطور هذه المديونية، و على ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم و إن يخفض هذا التعامل أو يلغيه، و بذلك يستفيد المورد من المعلومات و البيانات التي يقدمها و ينشرها المتعاملين بصفة دورية.[1]

5- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.[2]

6-العاملون في المؤسسة: يمكن القول بصفة عامة بان أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

*المساهمون(الملاك).

*العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك، بطريقة مباشرة)خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة(عدم كفاية التمويل الداخلي)أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات.

7-الهيئات الحكومية: يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:[3]

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.
- غايات إحصائية.

[1] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم،(رسالة ماجيستر غير منشورة تخصص محاسبة و تمويل ،كلية التجارة ن، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2008)ص43.

[2] مدني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ،(مداخلة ضمن أعمال الملتقى دولي حول"النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي و المعايير الدولية للمراجعة ، المنعقد في الفترة 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة).

[3] صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر،(رسالة لماستر، مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013) ص14.

8-**الأفراد و الجهات المتعلقة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

- تحليل التغيرات السريعة عل أسعار الأسهم للمؤسسات في السوق المالي.
- مراقبة و متابعة الأموال المالية السائدة و تأثيرها على السوق المالي .
- تحليل السوق المالي و تحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

9-**المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:** يستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية:

- الاحتراف و التخصصية في مجال تحليل أوضاع المؤسسات و مركزها المالي، و تدريب أفرادها على التحليل.
- مساعدة المؤسسات بالوقوف على وضعها و مركزها المالي و مكانها في السوق.[1]

الفرع الثاني:مناهج التحليل المالي

توجد عدة مناهج يمكن استخدامها في التحليل المالي للمؤسسة و لكل منها هدف و على الباحث يلتزم بضوابط و أحكام حتى يتحقق الهدف من استخدامها، ومن هذه المناهج نذكر:

1)منهج التتبع التاريخي:

هو منهج يقوم على رصد و تتبع الظاهرة و الحدث المالي منذ نشأتها كقيد من القيود المحاسبية، ثم ما تم من حيث ترجمتها إلى رصيد أو تجمعها و تحولها إلى رصيدها و تطور هذا الرصيد زيادة أو نقصانا في الحسابات و القوائم المالية ، و معرفة ما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك والعوامل التي ساعدت على نمو أو عدم نمو أو تراجع هذا الرصيد، ومن ثم يعد هدا المنهج من هذا المناهج التي تقوم على تتبع الجذور التاريخية للقيد المحاسبي و للرصيد النقدي الظاهر بالقائمة المالية لمعرفة العوامل التاريخية التي ساعدت على نشأة هذا الرصيد وما أدى إلى وصوله إلى هذا و تلك الصورة التي ظهر عليها بالقائمة المالية[2].

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] محسن احمد الخضيري، كيف تقرا الميزانية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1997،ص 25.

2)منهج التحليل الوصفي:

هو منهج يهتم فقط بما وصلت إليه الظاهرة المالية أو الحدث المالي في الوقت الحاضر و شكلها و عناصرها الحاضرة وعلاقتها بالأحداث الأخرى و أجزائها ومكوناتها التي تعطي وصفا تفصيليا وتحليليا للظاهرة المحاسبية و هو منهج وصفي حاضر ذو طابع إيضاحي يقوم على شرح و توضيح القوائم أو الاهتمام بالاسباب التي أدت إلى ما هو قائم فيها، وان كان يتطرق بالطبع إلى العلاقات التحليلية للعناصر و البنود القائمة المالية[1] .

3)منهج دراسة الحالة:

هو منهج شمولي ملتصق بحالة مالية معينة يقوم بدراستها و تفصيل كامل لا يغفل جزئيات أو مكونات، أو عناصر، بل انه يقوم بتعريض الحالة إلى مجموعة تأثيرات خارجية و داخلية لمعرفة ردود الفعل، و قياس التأثير و الأثر المتبادل بينها و بين الحالة موضع الدراسة.

منهج دراسة الحالة يتناسب مع دراسة ظاهرة محددة تواجهها المؤسسة مثل ظاهرة نقص السيولة أو تعثر المؤسسة في سداد التزاماتها، أو رداءة المدينين، أو وجود فائض مستمر غير موظف، أو تراجع حجم المبيعات.

و قد يتسع هذا المنهج لتصبح المؤسسة الحالة الدراسية، ويستخدم في ذلك كل الأدوات و الطرق التي تساعد على تحقيق كل من التشخيص الجيد للمؤسسة و وضع الحلول و التصورات المناسبة للتعامل مع المشاكل و الأوضاع ورسم السيناريوهات والخطط اللازمة للنهوض بالمؤسسة، أو بمعنى أخر إعطاء وصف دقيق وشامل و كامل للوضع و الحالة التي عليه لكل مهتم بها.

4)منهج النظم المتكاملة:

حيث ينظر هذا المنهج التحليلي إلى القوائم المالية على أنها نظام متكامل في ذاته، فالقائمة لها مدخلات، ولها مخرجات، و إن من المهم تحليل المدخلات و المخرجات للوقوف على كفاءة نظام التشغيل ذاته فعناصر القائمة المالية لم توجد فجأة وإنما وجدت نتيجة عمليات محاسبية تمت في وقت سابق، ثم رصدها، ثم متابعة تطورها حتى تم قيدها في القائمة، وبعد هذا القيد يتم استخدام القائمة المالية في عمليات تحليلية أخرى. و بالتالي فان هناك مدخلات و هناك نظام تشغيل و مخرجات.

[1] محسن احمد الخضيري،مرجع سبق ذكره، ص26.

5)منهج الدراسات المقارنة:

هو منهج يقوم على تحديد أوجه التماثل و التشابه وكذا أوجه التباين و الاختلاف ما بين قوائم مالية معينة بذاته للاتي:

- شركات مختلفة تمارس نفس النشاط أو أنشطة مختلفة.
- ذات المؤسسات لفترات زمنية مختلفة.
- ما بين المؤسسات ذاتها وما بين الفروع و الوحدات التابعة لها في أماكن مختلفة.

يحاول هذا المنهج الإجابة على عدة تساؤلات هي:

لماذا حدث ؟ كيف حدث؟ و ما هي العوامل المشتركة التي أدت إليه؟، وأين مواقع الاختلاف؟ وأين مواقع التماثل و التشابه؟.

6)المنهج المتكامل للدراسات التطبيقية:

و هو اخطر المناهج الحيوية،و أكثرها استخداما في عمليات التحليل المالي لما يتصف به من شمول وتكامل و توافق مع الاحتياجات و الاعتبارات الخاصة بالمؤسسة التي سيتم تحلل قوائمها المالية.فالمنهج المتكامل يتفوق على المناهج السابقة له،لكونه يشملها جميعا و يحولها من مناهج إلى أدوات بحثية و يوظفها جميعا لخدمته، بحيث يقوم باستخدام جميع أدوات البحث و التحليل و الدراسة وفقا للحجة و الهدف، فهو يرصد و يتتبع الظاهرة المالية منذ نشأتها تاريخيا، ويحللها إلى أجزائها وعناصرها وفقا لما بلغته و وصلت إليه في الوقت الراهن و يقارن بينها و بين تأثير الظواهر المماثلة في المؤسسات المنافسة، و يبحث أماكنها المختلفة لتحديد العوامل المشتركة و الاختلافات القائمة بينها و التأثير و الأثر المتبادل لكل منهما، وفي الوقت ذاته لا يغفل عن مدخلاتها و مخرجاتها و العوامل التي أدت إليها أو ساعدت على وصولها لما هي عليه الآن و يهمنا هنا أن نؤكد أن مناهج البحث و التحليل يتم اختيارها وفقا للمنظور الذي ستتم به الدراسة وفي ضوء اعتبارات كل من:[1]

- الوقت المتاح.
- الجهد المتعين بذله .
- التكلفة المرصدة.

[1] محسن احمد الخضيري،مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

بالإضافة إلى عدة اعتبارات أخرى أهمها:

- الغرض من التحليل و الدراسة.
- مدى إلمام و إجادة القائم بعملية التحليل لأدوات وطرق بحثية و تفصيلية لها من غيرها.

المطلب الثاني: استعمالات وأساليب التحليل المالي

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الأتي :

1)التحليل الإنتمائي :

هذا التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضين من اجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من اجل التحقق من إن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

2)التحليل الاستثماري:

هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم و السندات و تقييم المؤسسات بصورة عامة، وهذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد و المؤسسات.[1]

3)تحليل الاندماج و الشراء:

قد ترغب مؤسسة في شراء مؤسسة أخرى أو انضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين مؤسسة جديدة و هنا لابد من تقييم كل مؤسستين و تقدير الأداء المستقبلي لها.

4)تحليل تقييم الأداء:

إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة موجوداتها، و توازنها المالي و سيولتها و هذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.[2]

[1] محمد عدنان البطمة، استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري، (رسالة الماجيستير في إدارة الأعمال كلية إدارة الأعمال، قسم الإدارة، جامعة الجزيرة، سنة 2014)، ص15.

[2] عبد الحليم كراجة ، وآخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس-مفاهيم-تطبيقات)، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة لأولى،2000،ص142.

5)التخطيط:

وقد يتعرض المؤسسات إلى ذبذبات مستمرة في أسواقها الأمر الذي يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة.[1]

الفرع الثاني:أساليب التحليل المالي

يدرس التحليل القوائم المالية بإتباع التحليل الأفقي الذي يتبع العنصر نفسه عبر الزمن بمقارنة التطورات التي حصلت له من خلال قيمته في كل فترة، كما يمكن أن يعتمد التحليل على دراسة العلاقات بين العنصر أو مجموعة عناصر أخرى في نفس الفترة و هذا ما يعرف بالتحليل الراسي، و توجد أساليب أخرى نوضحها كما يلي:

1)التحليل المقارن للقوائم المالية:

يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة معدة في فترة زمنية مختلفة عن الأخرى، و ذلك قصد التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية الواقعة بين القائمتين، و غالبا ما تكون القائمتين عبارة عن ميزانيتين عامتين لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين تبعا لهدف المحلل و تأخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا لتتم مقارنة البيانات في الميزانية الثانية به، و الهدف هو اكتشاف التغيرات سلبا أو إيجابا و إظهار هذا التغير إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية.

و استقراء التغيرات للتوصل إلى الاستنتاجات المناسبة منها،ثم البحث عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات و تحديد أثارها على كفاءة المؤسسة و مركزها المالي و قدرتها على تحقيق الأرباح و مواجهة الالتزامات المترتبة عنها، و مستوى النشاط فيها، ويعتبر هذا الأسلوب من ابسط أشكال التحليل، إضافة إلى ما سبق يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال و استخداماتها خلال الفترة موضع الدراسة، و هو تحليل أفقي في جوهره.[2]

[1] تانيا،دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة كركوك،العدد26،2012،ص 63.

[2] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص12.

2)أسلوب النسب المالية:

يستخدم هذا الأسلوب في الحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تفيد أعمالها و قدرتها على تحقيق الأرباح و مواجهة الالتزامات و مستوى النشاط فيها، فالقوائم المالية بشكلها الرقمي المجرد لا تعني للمحلل المالي شيئا سوى إنها مادة خام لإجراء التحليلات عليها، ولهدا فهو يربط أرقامها بعضها ببعض عن طريق استخراج بعض النسب منها، و النسب كثيرة فبمجرد قسمة أي رقم في الميزانية على أي رقم آخر فيها يمكن الحصول على نسبة، وهي تكون أو قد تكون عادية أو مئوية حسب الرغبة و لكن المهم أن تكون ذات معنى أي يمكن تفسيرها،[1] و بهذا يسهل على المحلل المالي قراءة الأرقام بالشكل المفيد و لأجل إن يحقق التحليل المالي هدفه لابد من استخدام أدوات أخرى للنسب المالية للوصول إلى تفسيرات مقنعة، كان يجري مقارنة النسب بالمعايير المتاحة داخل المؤسسة أو خارجها نظرا لوجود عدة معايير لكل منها هدف معين،مثل المعايير الشخصية للمحلل التي تكون لديه نتيجة خبرته و درايته في المجال، و النسب التاريخية للمؤسسة الناجمة عن نفسها عن البيانات الفعلية للسنوات السابقة أو النسب المعيارية للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أو النسب المالية للمؤسسات المماثلة، وخصوصا الناجمة عنها و أخيرا يمكن الاعتماد على المعايير المحددة في الميزانية التخطيطية للمؤسسة كأهداف تسعى إلى تحقيقها[2].

كما يعتبر أسلوب النسب من أساليب التحليل المالي رغم محددات استخدامه أكثر شيوعا في عالم الأعمال، و ذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في أسلوب تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية و السيولة و كفاءة إدارة الأصول و الخصوم، و قد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.[3]

[1] رمضان زياد،مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص31.

3)أسلوب التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي:

يقوم هذا الأسلوب على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة الأساس و أن يعتبر كل عنصر فيها أساس يمثل 100%، ومن الأفضل اختيار سنة الأساس بحيث تكون سنة عادية بدون زيادة أو انخفاض غير عاديين، و عادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين،[1] و هي حالة يكون هنالك أكثر من رقم واحد يعبر عن حقيقة واحدة في أزمنة مختلفة، يؤخذ الرقم الأقدم كأساس وينسب إليه الرقم الأحدث و يضرب الناتج في مائة فيكون الجواب هو رقم قياسي لهذه الحقيقة، و يستخدم هذا الأسلوب كل من الدراسة المقارنة للقوائم المالية و النسب، كما إن هذا الأسلوب قد يستخدم التغير بين رقم و رقم أخر بدلا من رقم الأساس بحد ذاته حيث يجعل من الرقم الأحدث رقم الأساس و يضرب في مائة و يكون الجواب هو معدل التنفير النسبي، و قد يكون الجواب سالبا أو موجبا فالجواب الموجب يدل على الزيادة بينما يدل الجواب السالب على إن التغير كان باتجاه النقص، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، تعبيرا عن المقارنات لعدد من السنوات تزيد عن السنتين إلا انه يفضل عدم تجاوز السلاسل الزمنية عن خمس سنوات لضمان الدقة قي التعبير عن الواقعة أو عملية في المؤسسة بمعنى أخر إن كلما زادت الفترة الزمنية عن خمس سنوات تصبح اقل نتيجة لكثرة العوامل المتدخلة[2].

4)أسلوب تحليل المكونات(مقاييس المعلومات):

يعتبر من احدث أساليب التحليل المالي، بحيث يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات، و بموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة عنصر في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي تنتمي إليه لتظهر في صورة كسر، ثم بعد تستخدم الدالة اللوغارتمية ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة ذلك العنصر على مدار الفترة المحاسبية .

تحليل المكونات هو صورة متطورة على التحليل الرأسمالي للقوائم المالية التي سبقت الإشارة إليه، لكنه يمتاز عن البسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في المنشات المالية، ومع انه بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا إن الميزانية العامة الأكثر مجالا لاستخداماته،إذ أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليها عن فعالية واضحة في توفيرها لمؤشرات كمية مناسبة

[1] عبد الحليم كراجة،و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص169.

[2] وليد ناجي الحيالي ، محمد عثمان البطمة، مرجع سبق ذكره، ص210.

لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين الطويل و القصير و يعبر عن المؤشرات في شكل "مقاييس للمعلومات" يتم بموجبها تقييم اتجاهات عناصر القائمة المالية و ذلك من زاويتين قيمتها النسبية من زاوية و خاصية ثباتها على مدار الفترة الزمنية من زاوية أخرى إذ يمكن لمقاييس معلومات الميزانية أن تشمل:[1]

- مقاييس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الباب الذي ينتمي إليه.
- مقاييس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الميزانية.
- مقياس لمعلومات كل باب على مستوى كل ميزانية.
- مقياس لمعلومات ميزانية جميعها كوحدة واحدة.

تزداد قيم مقاييس المعلومات بالنسبة للقائمة المالية كلما ازدادت قيم بنودها تقلبا، و من هنا بينت معظم الدراسات في هذا المجال على أن مقاييس المعلومات الأربعة أنفة الذكر كانت اكبر حجما و أكثر تقلبا (اقل ثبات) في المؤسسات التي تعاني مصاعب مالية عن حالها في المؤسسات التي تعاني مثل هذه المصاعب و تختلف طريقة استخدام هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي حسب أغراض تستخدم أساليب مالية المنشورة، فمثلا إذا كان تقييم سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يكون التحليل حينئذ جزئيا فقط فيشمل مفردات كلا من بابي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، لكن إذا كان غرضه تقييم ملاءة المؤسسة أو هيكلها المالي لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل،حينئذ يتبع أسلوب التحليل الشامل لمفردات جميع الأصول و الخصوم حصيلة التحليل حينئذ قياس معلومات الميزانية[2].

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص – ص 79-80.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره ،ص ص 79-80.

خلاصة الفصل:

عرف التحليل المالي منذ ظهوره عدة تطورات كعملية مرتبطة بقرارات التمويل إلى أن اتسعت مجالات توظيفه مع مختلف التحديات التي واجهتها الإدارة المالية، و أصبح يعتبر عموما على قراءة عناصر القوائم المالية، قصد استخراج العلاقات بين عناصرها في مختلف الاتجاهات، ز من ثم صياغة تلك العلاقات في شكل مؤشرات كمية و نوعية يتم استقرائها بالشكل الذي يسمح بإعطاء حكم على أداء المؤسسة، و قد اكتسب التحليل المالي أهمية بالغة لما حققه من مزايا لكل المتعاملة مع المؤسسة،سواء كانت داخلية أو خارجية.

يمكننا القول بان حدود استخدام التحليل المالي اتسعت كثيرا، نظرا لما تمنحه أساليبه ومناهجه من مرونة في التعامل مع البيانات بالشكل الذي يبتغيه مستعمل التحليل.

الفصل الثاني:

مؤشرات تقييم

الأداء المالي

في المؤسسة

تمهيد:

تتميز عملية تقييم الأداء المالي بالشمولية والتكامل لكونها تمثل الخطوة الأخيرة من أعمال المحلل المالي المالي من أجل تقييم عادل للقوائم المالية للمؤسسة، لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة لتقييم الأداء بهدف تحليل القوائم المالية وإعطائها مدلولها الاقتصادي المبني على مجموعة من التدابير والإجراءات المناسبة لاتخاذ المؤسسة القرارات و التصحيحات اللازمة.

إن عملية تقييم الأداء المالي يلجأ إليها المحلل المالي لمعرفة نقاط القوة و الضعف كما تعرف مكانتها في سوق المنافسة وهذا لبناء نموذج تنبئي للحالة المالية للمؤسسة في المدى المتوسط والطويل، حيث يعتبر المختصون في هذا المجال أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي تكون كافية من أجل الطمأنة على حالة المؤسسة، خاصة وأن أغلب المؤسسات تسير في الطريق الطويل الذي قد ينتهي بحدوث الفشل المالي، نتيجة لتفاعل العديد من الأسباب والعوامل، التي قد تؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه أصحابها، و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول:الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي

يقوم المحلل المالي للمؤسسة ببعض الدراسات وهذا باستعماله بعض النسب المالية لمعرفة وضعية المؤسسة و تقييم أدائها المالي حتى يتسنى له اتخاذ الإجراءات اللازمة للابتعاد من دائرة الخطر وهذا الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسة من اجل تحقيق الأمان، فمن خلال دراستنا لهذا المبحث سوف نتطرق إلى تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية و المتمثلة في كل من نسب السيولة، الربحية ،النمو و الرفع المالي.

المطلب الأول:تقييم الأداء المالي عن طريق السيولة و الربحية

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا. وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة و الملاك و المقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمان قصير الأجل.[1]

1/نسبة التداول:

تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة إلى مواجهة الخصوم المتداولة،و يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول على الخصوم المتداولة [2].

وتسمى هذه النسبة بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة وهما مكونات رأس المال العامل[3].

بموجب العلاقة أدناه يتم حساب نسبة التداول:

نسبة التداول= مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2003،ص74.

[2] عاطف وليم اندوراس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008،ص88.

[3] عدنان تايه النعيمي و ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان،2007،ص.217.

2/نسبة التداول السريعة:

تلك النسبة التي تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل(الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحول إلى نقدية.[1]

تلك النسبة التي تظم أكثر الأصول المتداولة سيولة كونها تعتمد على العناصر السائلة جدا، كالنقد و شبه النقد و تكون عناصرها (النقد في الصندوق و المصرف و الأوراق المالية القابلة للتسويق كالسندات الحكومية) إن هذا المؤشر يستبعد العناصر الأقل سيولة أو التي يتطلب تحويلها إلى نقد سريع ، تحمل بعض الأعباء المالية كالذمم المدينة و المخزون السلعي و المصاريف المدفوعة مقدما، بالتالي سوف يقتصر بسط هذه النسبة على الأصول المتداولة التي لا تتعرض لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف بها[2] و النسبة المعيارية النموذجية هي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3/نسبة النقدية و شبه النقدية:

إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة تسيير المخزون خلال سنة، فان نسبة النقدية تفترض أيضا تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير قبل مضي سنة. و إذا كان الأمر كذلك فان مصادر السيولة للمؤسسة سوف تنحصر في النقدية و غيرها من الأصول التي لا توجد صعوبة تذكر تسيليها مثل الودائع المصرفية، و أذونات الصندوق أو غيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر على الإطلاق. و فيما يلي كيفية حساب تلك النسبة :

$$\text{نسبة النقدية و شبه النقدية} = \frac{\text{النقدية +شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

[2] دريد كامل أل شبيب،مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

و مما يذكر انه إذا كانت تلك النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد الصحيح، فقد يكون ذلك مؤشرا على إفراط المؤسسة في توفير السيولة،إذ يعني أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة تساوي أو تزيد عما عليها من التزامات قصيرة، رغم أن بعض تلك الالتزامات سوف يستحق في تواريخ لاحقة.

4/سيولة الذمم:

عندما يكتشف المحلل المالي أن نسبة التداول أو نسبة السيولة السريعة تقل عن مثيلتها على مستوى الصناعة فان من واجبه القيام بتحليل كل بند من بنود الأصول المتداولة ، خاصة الذمم و المخزون للتأكد من مدى سيولتها، و بالنسبة لسيولة الذمم فيمكن حسابها بقياس متوسط فترة التحصيل، و كذا بتحليل أعمار مفردات الحسابات المدينة.

5/سيولة المخزون:

و كما أمكننا قياس سيولة الحقوق بإيجاد متوسط فترة التحصيل، فانه يمكننا قياس سيولة المخزون بإيجاد متوسط الفترة التي تمضي منذ دخول البضاعة للمخازن حتى تحصيل قيمتها. و يمكن تجزئة تلك الفترة إلى فترتين: الأولى هي متوسط فترة التخزين وتمثل فترة بقاء البضاعة المشتراة في المخازن حتى يتم بيعها، و الثانية تمثل متوسط الفترة التي تمضي منذ بيع البضاعة حتى تحصيل قيمتها و التي سبق إن أطلقنا عليها متوسط فترة التحصيل. وبالنسبة لمتوسط فترة التخزين فيتم حسابها بقسمة رصيد المخزون على تكلفة البضاعة المباعة وضرب النتائج في عدد أيام السنة [1].

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{رصيد المخزون} \times \text{عدد أيام السنة}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

[1] منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق الربحية:

الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية و المبيعات في المؤسسات التجارية،و عن الأرباح الصافية و قيمة النتاج في المشاريع الصناعية . وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب و مدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه[1] .

1/ مؤشرات الربحية:

1-1/ نسب الربح إلى المبيعات: تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد اكبر قدر من الأرباح من المبيعات. و تتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح،و هامش ربح العمليات و أخيرا هامش صافي الربح[2]

أ/هامش الربح الإجمالي: يتم حساب هامش الربح الإجمالي بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات.و حيث أن كل من بسط ومقام النسبة يتضمن رقم المبيعات ، فإنها تعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة،كما تعتبر مؤشرا عن المدى الذي يمكن أن تخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول الربح الإجمالي إلى قيمة مالية.

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

ب/ هامش الربح الصافي: يتم حساب هامش الربح الصافي بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات و توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشاة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة مالية.

هامش الربح الصافي =صافي الربح بعد الضريبة /المبيعات

1-2/ نسب الربحية إلى الأموال المستثمرة: تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة. ومن ابرز نسب هذه المجموعة القوة الايرادية، و الربح الصافي إلى مجموع الأصول، ومعدل العائد على المتاجرة بالملكية، ومعدل العائد على حقوق الملكية [3].

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص148 .

[2] منير ابراهيم هندي،مرجع سبق ذكره ، ص96 .

[3] منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص99 .

1) **القوة الايرادية** : يتم حساب القوة الايرادية بقسمة صافي ربح العمليات على مجموع الأصول المشتركة في العمليات .

القوة الايرادية = صافي ربح العمليات/مجموع الأصول المشتركة في العمليات

و يقصد بصافي ربح عمليات المبيعات مطروح منها كافة بنود التكاليف اللازمة لتوليد هذه المبيعات، بمعنى أخر يقتضي حساب صافي ربح المبيعات عدم الأخذ في الحسبان عناصر الإيرادات و المصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية للمشروع. ومن أمثلتها أرباح استثمارات في أوراق مالية، و إيرادات أصول مؤجرة للغير و فوائد القروض، والضريبة المستحقة، أما بالنسبة للأصول المشتركة في العمليات فيقصد بها جميع الأصول عدا الأصول المؤجرة للغير و العاطلة ،و الأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بالعمليات كالاستثمار في الأوراق المالية[1].

2)**نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول** : يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون نظام ديبون. ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول

معدل العائد على الاستثمار=صافي الربح بعد الضريبة /مجموع الأصول

3) **معدل العائد على المتاجرة بحقوق الملكية** :يطلق أحيانا على معدل العائد على المتاجرة بالملكية معدل العائد المتولدة على الرفع المالي . وهو يمثل العائد الذي يحققه المالك من وراء استثمار أموال الغير بمعدل عائد يفوق تكلفة الحصول على تلك الأموال .بعبارة أخرى ينشأ ذلك العائد من الهامش أو الفرق بين تكلفة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وبين العائد المتولدة عن استثمارها . و يتأثر هذا الهامش ايجابيا أو سلبيا بمعدل مرجح هو نسبة أموال غير الملاك إلى نسبة أموال الملاك في هيكل رأس مال المؤسسة و هو ما توضحه المعادلة التالية

معدل العائد على المتاجرة بحقوق الملكية=}معدل العائد على الاستثمار–(الفوائد/أموال غير الملاك) } × (اموال غير الملاك/حقوق الملكية)

[1] منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص100 .

4)معدل العائد على حقوق الملكية :يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فانه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك[1] .

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية

المطلب الثاني:تقييم الأداء المالي عن طريق النمو و الرفع المالي

من خلال هذا المطلب نتناول المؤشرات التي تقيس مدى نمو و استقلالية المؤسسة ، حيث يكتسي هذين المؤشرين أهمية كبيرة لدى المسيرين داخل المؤسسة أو الدائنين خارجها.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع و التقدم الذي تحققه المؤسسة على مر الزمن .فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من توسيع المؤسسة ، تطوير منتجاتها ،تحسين طرق إنتاجها ، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا و عموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى وخلق وظائف جديدة ، و زيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في المؤسسة عن طريق المكافآت و زيادة الرواتب، و عائد أعلى للمساهمين .و لحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو المؤسسة فإذا كانت المؤسسة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد القومي، فانه هذا يدعى نمو طبيعي[2].

و لحساب معدل النمو لمتغير ما و ليكن (X)، يؤخذ قيمة الغير في قيمة X بين فترتين زمنيتين مثلا قيمتين و يقسم على القيمة الأولى X .

$$gX=(X1-X0)/X0=\Delta X/X0=(X1/X0)-1$$

ولدراسة نمو المؤسسة ما يجري حساب معدلات النمو للمتغيرات ذات الأهمية المالية، المبيعات، التكاليف، صافي الدخل ،المقسوم النقدي ،سعر السهم في السوق .ويجب عند حساب معدلات النمو أن يتم الحساب لعدة فترات بدلا من الفترة الواحدة عند ذلك تكون الصورة أوضح عن معدلات النمو[3].

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

[2] محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2001 ،ص 133 .

[3] محمد علي إبراهيم العامري ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 124-125 .

وتقيس معدلات نمو المؤسسة سواء أفقيا أو عموديا و مقارنة نمو المؤسسة مع نمو الاقتصاد القومي و يمكن قياس النمو في المؤسسة في عدة مجالات منها (المبيعات ، التكاليف ، الأرباح ، سعر البيع ، سعر السهم).

1-1 نمو المبيعات:

و هي نسبة تؤشر المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة ، بالقياس مع السنة الماضية . و لقياس معدل نمو المبيعات نستخدم المعادلة التالية:

نسبة نمو المبيعات=(مبيعات السنة الحالية – مبيعات السنة الماضية)/مبيعات السنة الماضية.

2-1: نمو الدخل الصافي: و تقاس بالشكل التالي:

نمو الدخل الصافي =(النتيجة الصافية للسنة الحالية– النتيجة الصافية للسنة الماضية)/النتيجة الصافية للسنة الماضية.

3-1 نمو القيمة المضافة:

يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي ستتولد من العملية الإنتاجية ، و يمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحا منه المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية و الإندثارات .و تستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المنظمة في الدخل القومي.[1]

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الرفع

إن نسب الرفع المالي تبين مدى اعتماد المؤسسة على المديونية) الاقتراض (في تمويل نشاطها.إن كمية الدين الذي تستخدمه المؤسسة له تأثيرات إيجابية و سلبية ، و كلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية أن تواجه المؤسسة صعوبات في الإيفاء بتلك الالتزامات المالية ، لذلك كلما زادت المديونية كلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية الإفلاس، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث حالة من الصراع بين أصحاب المصالح الذين لديهم إدعاءات (دائنة و مدينة)بالمؤسسة(المالكين من جهة و المقرضين من جهة أخر ى و إدارة المؤسسة من جهة ثالثة) .

[1] وائل محمد صبحي ، طاهر محسن الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص 182 .

رغم ذلك فإن المديونية تعتبر مصدر رئيس في تمويل نشاط المؤسسة ذلك أنها توفر ميزة ضريبية حيث أن الفوائد المدفوعة لخدمة المديونية تقتطع قبل حساب الضريبة .كما أن المديونية يصاحبها أدنى مستويات كلفة المبادلات كما أنه نسبيا أسهل عند توفير هذا المصدر مقارنة بإصدار الأسهم .ويجب أن لا ننسى التأثير المباشر للمديونية على تقلب أسعار الأسهم، ومن النسب التي تقيس الرفع هي:

2-1 نسبة المديونية : و تحسب كالتالي:

نسبة المديونية = إجمالي الديون /إجمالي الموجودات.

2-2 نسبة الديون /حق الملكية: و تحسب كالتالي:

نسبة الديون /حق الملكية= إجمالي الديون/حق الملكية.

2-3 مضاعف حق الملكية: و يطلق عليها أحيانا نسبة الرفع، و تبين هذه النسبة كم دينار من إجمالي الموجودات التي تم تمويلها مقابل كل دينار واحد من حق الملكية و تحسب كالآتي:

مضاعف حق الملكية =إجمالي الموجودات/ حق الملكية.

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

إن عملية الاستثمار في أسهم المؤسسات يكون على المدى المتوسط والطويل، لذا يتبع المستثمرون بعض الطرق للتنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة، بهدف الحفاظ على ثروة الملاك ووضع المؤسسة في باب الأمان، لكن يوجد هناك سبب أخر يدعو للقلق، والمتمثل في إمكانية وقوع المؤسسة في العسر المالي.

لقد ارتبط مفهوم الفشل ب بيفر (Beaver)الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، وذكر أنه من الناحية العملية يقال بأن المؤسسة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون، أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصارف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم[1].

غالبا ما تحوم الشكوك حول إمكانية المؤسسة في الاستمرار كوحدة اقتصادية منتجة ومساهمة في السوق المالي، هذا الشيء سيكون له أثر سلبي لا محالة على حملة الأسهم، أو على المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم في المؤسسة، عن طريق شراء أسهمها بهدف تعظيم ثروتهم في الأجل المتوسط والبعيد[2].

المطلب الأول : مفهوم وأنواع و أسباب الفشل المالي

الفرع الأول:مفهوم الفشل المالي

تتعدد تعريف الفشل المالي حيث نجد منها:

- ✓ الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها[3] .
- ✓ الفشل المالي مصطلح استخدمه الباحث **جون أرجنتي** في عام 1986 م، حيث عرفه بأنه "العملية التي تكون فيها المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي" .[4]
- ✓ كما يعرفه **الخضيري** بأنه " العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة، وصولا إلى عدم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها اتجاه الغير ما يؤدي إلى فقدان التوازن المالي، النقدي والتشغيلي[5] "

---

[1] حوري زينب، تحليل و تقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة باستخدام التحليل التمييزي، نقلا عن صافينازعبد الحي عبد الحميد، دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم قياس المخاطر، اطروحة دكتورة، مصر، ص 118 .

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 173 .

[3] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 249 .

[4] الشريف ريحان، مسالة كفاءة و فعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، الجندول، العدد30،الجزائر2006 و توجد نسخة من المجلة في الموقع الالكتروني :(http://www.ulum.nl/b186.htm)

[5] الخضري محسن احمد، الديون المتعثرة (الظاهرة –الأسباب –العلاج)،ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة مصر1997، ص 81 .

✓ كما عرف **بلوم(Blum)**الفشل المالي على أنه " الأحداث التي تشير إلى عدم القدرة على سداد الديون عند استحقاقها، أو الدخول في دعاوي الإفلاس أو الاتفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون.[1]

من التعاريف السابقة الذكر يمكننا وضع تعريف شامل للفشل المالي، فهو عبارة على توالي خسائر المؤسسة و عدم تحقيق عائد مناسب على الاستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية، ما ينتج عنه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ، وعلى توفير السيولة المالية، هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم النشاط، وتصفية بعض الأصول المتداولة مما قد يؤدي في النهاية إلى العسر المالي الحقيقي والذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة.

كما تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف مابين كلمتي الفشل المالي و العسر المالي، فالأولى تعني وقوع المؤسسة في العسر المالي وعدم تمكنها من دفع التزاماتها السابقة لأصحابها، مع زيادة الالتزامات المستحقة للغير –الخصوم – على قيمة أصولها ، وهو يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة، وبالتالي يمكن اعتبار العسر المالي أحد مؤشرات الفشل المالي[2].

الفرع الثاني:أنواع الفشل المالي وأسبابه

1- أنواع الفشل المالي:

يوجد 3 أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب المؤسسة، وهي الفشل الاقتصادي والفشل المالي أو القانوني، والفشل الإداري[3].

1/الفشل الاقتصادي: هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المتحقق على رأس المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في المؤسسة رقما سالبا وعلى ذلك يقصد بالمؤسسة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقل معدل الفائدة على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية، عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها

[1] صافيناز عبد الحي عبد الحميد "دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم قياس المخاطر" أطروحة لنيل شهادة دكتورة، القاهرة، مصر،1998، ص118

[2] عبد اللطيف الصيفي، مقال حول الفشل المالي لشركات القطاع العام باستخدام النسب المالية، الأهرام الاقتصادي العدد 68 ، سنة 1993 .

[3] نفس المرجع ،ص 86.

من التزامات، أي أنه يمكن أن تكون المؤسسة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.[1]

2/الفشل المالي أو الفشل القانوني: هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقا.

3/الفشل الإداري: وهو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم تساهم في تدهور نشاط وأرباحها وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والملائمة مع البيئة الخارجية، وتعديل الخطط لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.[2]

مما سبق نلاحظ بأن المؤسسة قد تتعرض لحالة الفشل القانوني دون أن يرتبط ذلك بحدوث فشل اقتصادي، ويرى جل المختصين أنه إذا كانت المؤسسة تعاني فشلا اقتصاديا فمن الأفضل تصفيتها، أما إذا كانت تعاني فشلا قانونيا فيفضل اتخاذ إجراءات تصحيحية ، أو إعادة تنظيمها، أما إذا حدث كلا النوعين فالمؤسسة ستصفى لا محالة، ومن أجل الاحتياط من هذا الخطر يتبع المحللون الماليون عدة مناهج أو عدة نماذج للتنبؤ به قبل وقوعه، هذا الأمر يسمح لإدارة الشركة معالجة هذا الخطر سواء عن طريق أساليب نوعية، مثل (الأساليب النوعية لمعالجة الفشل المالي الإداري)، أو الأساليب الكمية بإتباع نماذج مشهورة، للحد من وقوع الفشل القانوني، أو الفشل الاقتصادي.

2- أسباب الفشل المالي:

الفشل المالي هو انعكاس لعديد من العوامل الداخلية و الخارجية، فمثلا عدم اختيار هيكل التمويل المناسب قد يضع المؤسسة في مواجهة مخاطر الفشل، أو اتساع سياسات تسعير عشوائية أو غيرها من الأسباب الداخلية، و قد يكون للعوامل الخارجية جانب في حدوث الفشل المالي كالأزمات التي يمكن أن تضر بأداء الأسواق المالية و بالتالي التأثير على القيمة السوقية، إلا انه "ورغم كثرة الأسباب التي تتداخل لتشترك في إيصال المؤسسة إلى حد الفشل فان عدم كفاءة الإدارة هي السبب الرئيسي لذلك، و قد تأكد ذلك من

[1] عبد اللطيف الصيفي، نفس المرجع ،ص 86.

[2] نفس المرجع ،ص87.

استطلاع قامت به إحدى المؤسسات الاستشارية و هي مؤسسة Dun ET Bradestreet حيث أشارت على التحليل الأتي كعوامل مسببة للفشل المالي وهي"[1].

- عدم كفاءة الإدارة، و يمثل 93.1% من العوامل المسببة للفشل فهو أهم عامل.
- الإهمال، و يحتل نسبة 2% من عوامل الفشل.
- التزوير، و أعطيت له 1%.
- الكوارث، و التي تحدث فجأة و هي تمثل 0.9% من مجموع العوامل المسببة للفشل .
- أسباب أخرى، تشغل نسبة 3%.

يمكننا أن نرد الأسباب الداخلية للفشل المالي في عمومها إلى الأسباب التالية:[2]

- فشل الإدارة في إيجاد المزيج الأمثل للتمويل في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة و توزيعها النسبي بين الموارد الذاتية و الموارد الخارجية.

- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي، سواء في هيكل التمويل أو في الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة و خارجها، و من ثم عدم قدرته على إدارة أموالها بنجاح.

- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام التوجيه المالي السليم سواء في تخصيص الموارد المالية، أو في حركتها داخل وخارج المؤسسة، أو في توظيفها في توليفة أو مزيج يعظم ربحيتها و يقلل المخاطر التي تكتنفها.

- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام المتابعة والرقابة المالية السليم الذي يمكن من معرفة مدى:
  - سلامة المزيج التمويلي لاحتياجات المؤسسة.
  - تكلفة الموارد المقترضة من الخارج في إطار ربحية المؤسسة.
  - تأكيد استقرار أسعار سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية و احتفاظ المساهمين بها و عدم تخلصها منها.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص234.

[2] محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص32 .

والأسباب السابقة تضاف إليها أسباب أخرى إلى حد ما تعتبر غير مالية تؤثر كذلك بصورة أو بأخرى على أداء المؤسسة المالي منها:[1]

1/سوء إدارة الإنتاج:

وتلخص الأسباب المتعلقة بهذا الباب في عدم وصول المؤسسة الاقتصادية إلى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يحقق لها وفورات الإنتاج الكبير و انخفاض التكاليف و استغلال امثل للطاقات و الموارد المتاحة، وكذا تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة، نتيجة لتعطل الآلات وتقادمها و عدم القيام بعمليات الصيانة الدورية و الإحلال و التجديد بصفة مستمرة. و يضاف إلى ذلك استخدام تكنولوجية إنتاجية قديمة، و عدم الدقة في اختيار الآلات و المعدات، و ما يرتبط بذلك من قلة المهارة في اليد العاملة، وقلة التكوين، و بالتالي تغييب البحث و التطوير.

2/سوء التسويق:

وهو من اكبر أسباب عجز المؤسسات عن تسديد ديونهم، حيث يرتبط نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها بحسن قيام إدارة التسويق بالنشاط الموكل إليها، و يرجع سوء التسويق إلى عدة عوامل مثل عدم القيام بدراسات السوق، وسوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث الشكل و النوع والجودة و غيرها.

وجد عدة أسباب خارجية التي تؤدي إلى الفشل المالي نذكر منها [2]:

- ✓ الظروف السياسية غير المستقرة و التي تؤثر على أعمال المؤسسة و نتائجها .
- ✓ الظروف الاقتصادية العامة، و الدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي و كساد.
- ✓ مجابهة المؤسسة لازمات طارئة مثل: تغيير مطالب أحزاب العاملين(النقابات)، عدم توفر المواد الخام، تغير الصورة الذهنية لعملاء المؤسسة عن منتجاتها،تغير الأذواق.
- ✓ تغير التشريعات و القوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد و التصدير.
- ✓ تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية.

[1] نسيلي جهيدة، اثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 ، ص ص 58-60.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،1999 ، الطبعة الأولى ،ص285 .

المطلب الثاني: تعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وعرض بعض نماذجها

يتم تقديم النماذج الكمية وفق منهج تحليلي محدد كأسلوب يعتمد عليه في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، و هو قائم على عدة نماذج كمية تطورت حسب تعدد وجهات النظر التي سعت جميعها إلى إيجاد المزيج الأكثر دلالة من النسب المالية التي تخدم ذلك الهدف، نحاول من خلال هذا المطلب التعريف بتلك النماذج وعرض أكثرها شيوعا.

الفرع الأول: التعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

في 1932 حاول Fitz Patrick من الولايات المتحدة الأمريكية أن يجد المؤشرات التي تدل على الفشل المالي قبل وقوعه من خلال التحليل المقارن للنسب بين تلك المؤسسات ذات الحالة المالية المختلة، مع المؤسسات ذات الحالة الصحية، وفي هذا الاتجاه، و إتباعا لأسلوب الباحث، ظهرت العديد من البحوث التي تبحث التنبؤ بالفشل المالي [1]، ومنذ 1960 حتى يومنا هذا، أصبح هاجس النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي مطروحا للنقاش في ميادين المحاسبة و إدارة الائتمان[2]، فقد ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم على أن الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمؤسسات، التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، على اثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و هيئة البورصة الأمريكية الباحثين و المختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعنى بهذا الشأن [3].

و تستند أبحاث هذه مجموعة إلى ضرورة الاعتماد على البيانات الكمية في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل. ويدعم هذا الرأي حقيقة أن القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية هي من أهم المميزات النوعية التي يجب أن تتميز بها هذه البيانات كي تعتبر بيانات ملائمة لاتخاذ القرار المناسب، و هو الغرض الرئيسي أصلا من إعداد هذه البيانات المحاسبية، لذا نجد أن الكثير من الأعمال و نماذج التنبؤ قامت كلها على استعمال النسب المالية المتعارف عليها في عملية التنبؤ بفشل المؤسسة، ويعد هذا في حد ذاته إحياء لاستعمال هذه النسب المالية، إذ كاد الاكاديميين و الممارسين نسيانها كأداة لتقييم مستوى الأداء لدى المؤسسة الاقتصادية. وبدمج تحليل

[1] عدنان تانيا النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، . 2008، ص 155 .

[2] منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2007 ، ص، 180.

[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 250 .

النسب المالية مع بعض الأساليب الإحصائية الملائمة يتم التوصل إلى نماذج تفيد في التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية [1]،"وتعتمد جميع النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي،و ذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات تختلف في البعض منها و تشترك في البعض الأخر، بالإضافة إلى الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى أخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته، لذلك فان كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين.

وهذا يعني انه لا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المشاريع على اختلاف واقعها الاقتصادي [2]. وعليه يمكننا القول أن النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي قائمة على تجميع بعض النسب حسب الحالة التي تمت فيها الدراسة و التي رأى فيها الباحث أنها أكثر دلالة خدمة لغرض استخداماتها.

فيما يلي قائمة تحتوي على عشرين من النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي و التي نعرضها على سبيل المثال لا الحصر وذلك حسب التوقيت الزمني للدراسات التي تم تطوير تلك النماذج من خلالها:[3]

[1] الشريف ريحان، مرجع سبق ذكره، ص 195 .

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 251 .

[3] محمد مطر،مرجع سبق ذكره، ص 03 .

الجدول رقم (2-1): النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

الرقم	السنة	الباحث
01	1966	Beaver
02	1968	Altman
03	1971	Wilcox
04	1971	Lev
05	1975	Libby
06	1976	Argenti
07	1977	Moyer
08	1977	Altman
09	1980	Ohlson
10	1981	Kida
11	1982	Tafler
12	1983	Booth
13	1985	Campisi
14	1986	Cacey
15	1987	Sherrord
16	1990	Koh
17	1992	Hart
18	1997	Ward and Foster
19	1999	Lennox
20	1999	Koh and Tan

المصدر:رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، 2008 .

هذه النماذج و غيرها مرت بعدة مراحل في قصد تطوير القدرة التنبؤية لها،و يبقى أن اقتصار نموذج على مجموعة محددة من المتغيرات راجع إلى قياس الأوزان النسبية لكل متغير خدمة لغرض النموذج.

الفرع الثاني:عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

إن تعدد النماذج الكمية، يجعل من تفضيل إحداها عن الأخرى أمرا صعبا، غير انه توجد مرونة في استغلال تلك النماذج كون أن لكل منها الظروف التي أثرت في تكوينها،و يبقى على المحلل تحليل الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة ومن ثمة يختار النموذج الذي يسهل عليه القيام بعمليتي التقييم و التنبؤ، و فيما يلي نقدم بعض النماذج التي تعتبر من أكثرها شيوعا في الفكر المالي والمحاسبي.

✓ **نموذج "التمان ومالك كوغ" (Altmam et Mc cough)**

"من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل في المؤسسات هو الذي حدد في دراسة التمان و ماكوغ، و قد وضع هذا النموذج عام1974،استكمالا لنموذج سابق وضعه التمان عام1968[1]"، "وقد تم تطوير النموذج عن طريق التحليل المميز، و هذه التقنية الإحصائية تعبر عن الوزن النسبي للنسب التي تعطي أفضل تعبير عن التفرقة بين المؤسسات الناجحة عن تلك الفاشلة ، على سبيل المثال، نموذج التمان (1968) اختبر بغرض بنائه 22 بنسبة مالية و على عينة مكونة من 66 مؤسسة تمت دراسة حالتها منها 33 ناجحة و 33فاشلة، النتيجة الأولى كانت عبارة عن معادلة من 22نسبة، على اعتبار أن هذه الأخيرة الأكثر تمايزا بين المؤسسات الناجحة و الفاشلة تم اختيار خمسة نسب منها اعتبرت الأفضل لتمييز النجاح من الفشل"[2] وهذه النسب الخمسة هي :[3]

X1=رأس المال العامل÷إجمالي الأصول. تمثل نسبة السيولة مقارنة باستخدامات المؤسسة

X2=الأرباح المحتجزة÷إجمالي الأصول. تعبر عن الربحية طويلة الأجل في المؤسسة.

X3=الأرباح قبل الفوائد والضرائب÷إجمالي الأصول. تقيس الإنتاجية الحقيقية لأصول المؤسسة.

X4=القيمة السوقية لحق الملكية ÷القيمة الدفترية لإجمالي التزامات المؤسسة (نسبة الرفع المالي).

X5=المبيعات ÷ إجمالي الأصول وهذه نسبة نشاط تعبر على قدرة تحقيق من خلال المبيعات.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص299.

[2] منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 182 .

[3] خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة،منهج الإدارة العليا : مجالات تقييم الأداء الفعال، الطبعة الثالثة ، مركز الخبرات المهنية ، جيزة ، مصر ، 2004، ص ص 16-17 .

و بالنسبة للنموذج الأصلي المتعلق بسنة 1968 فقد أطلق عليه اسم "Z-Score"[1] وكانت معادلة النموذج الناجمة غن دراسة 1968 هي:

$$\mathbf{Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+X_5}$$

وشكل معادلة النموذج بعد دراسة 1974 هي:

$$\mathbf{Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.999X_5}$$

ننبه إلى أن الاختلاف بين الشكلين يتمثل في أن معاملات النموذج قدمت بالنسبة المئوية لها في النموذج الثاني . أما قراءة نتيجة النموذج فانه يتم التفريق بين ثلاث مجالات لقيم[2] Z:

1/ قيم Z اقل من 1.81 المؤسسة داخل إطار احتمالات الفشل على المدى القريب، هي قريبة جدا من حالة الفشل بأدائها الحالي .

2/ قيمZ أعلى من 2.99 فان أداء المؤسسة جيد و هي بعيدة عن احتمالات الفشل، وهي القيم المرغوبة.

3/ قيمZ داخل المجال ما بين القيمتين 1.81و2.99 فان الحكم على أداء المؤسسة غير مؤكد و يحتاج إلى مزيد من الفحص .

الجانب الأخر لقراءة النموذج تأخذه دراسة تلك النسب بنفس الطرق المتعارف عليها في دراسة النسب المالية، فعلى سبيل المثال إن النسبة X_4 تعبر عن القيمة السوقية التي تعطي لأسهم المؤسسة و التي تعتبر من الأهداف الإستراتيجية لها، مقارنة بالالتزامات، و عليه كلما ارتفعت النسبة كانت دليلا على بعد المؤسسة عن حالة الفشل المالي، طبعا اذا وافقتها قراءة بقية النسب او معظمها

✓ نموذج Sherrord (1987):[3]

لهذا النموذج هدفين رئيسين هما:

- تقييم مخاطر الائتمان .
- الفشل المالي.

[1]-Eidlemen, Gregory j , Z scores- a guide to failure prediction (business failure)(auditing), the CPA journal online , feb95, http//www.nysscpa.org/cpajournal/old/16641866.htm.

[2]خبراء مركز الخبرات المهنية للادارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

[3] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص255-259 .

بالنسبة لتقييم مخاطر الائتمان فان القيم التي يعطيها z في هذا النموذج يتم عرضها على الفئات التي نصفها إلى حالات متعددة ممكنة للمؤسسة قصد إمكانية الحصول على قروض ومن ثمة استنتاج حالة المؤسسة ما بين النجاح و الفشل، لذلك يتم تقييم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة هي:

الجدول رقم (2-2): كيفية تحديد درجة المخاطرة اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrord

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة z
الاولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 > Z > \geq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	الخامسة

المصدر:رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، 2008 .

و يصاغ هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$Z=17X_1+19X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

بحيث أن المتغيرات X_I معرفة كالآتي:

X_1=صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول . فهي نسبة السيولة.

X_2= الأصول السائلة÷إجمالي الأصول . نسبة سيولة.

X_3=إجمالي حقوق المساهمين ÷إجمالي الأصول. نسبة الرفع.

X_4=صافي الأرباح قبل الضرائب ÷إجمالي الأصول. نسبة ربحية.

X_5=إجمالي الأصول ÷إجمالي الالتزامات . نسبة رفع.

X_6=إجمالي حقوق المساهمين÷الأصول الثابتة. نسبة رفع.

✓ **نموذج ارجنتي Argenti** :

تم صياغة هذا النموذج عام1976 ، و هو على خلاف النموذجين السابقين، فان نموذج Argenti قد ركز على المتغيرات او العوامل الوصفية او النوعية دون الكمية، وقد تسمى هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف ب (A-Score)[1]، وهو بذلك يعطي وزنا اكبر للمظاهر ذات الأثر السلبي على أداء المؤسسة و التي لا تأخذ بالضرورة الصورة المالية، و منهج التحليل الذي قام عليه هذا النموذج هو أن :[2] حدوث العيوب التي تقود إلى حدوث الأخطاء و التي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل و التي باستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية و الإفلاس.

وقد ترجم النموذج هذا التعبير من خلال تقديم مجموعة من المظاهر[3] و التي تتفرع عن كل من القصور التنظيمي ممثلة في العيوب في أداء المؤسسة، و من ثم الأخطاء التي تترجم في الحالة المالية الحرجة، و أخيرا الأعراض التي تظهر في المؤشرات المالية السيئة و مختلف الاختلالات التي تصيب التسيير المحاسبي في المؤسسة، هذا وقد أعطى النموذج للعيوب وزنا نسبيا قيمته 43، و الأخطاء وزنها45 و الاعراض12.

✓ **نموذج كيدا(Kida)**:[4]

وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2+0.42X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

و المتغيرات X_i معرفة تدل على النسب التالية:

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول.

X_2=حقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات.

X_3=الأصول السائلة÷الالتزامات المتداولة.

X_4= المبيعات ÷إجمالي الأصول.

X_5=النقدية÷ إجمالي الأصول.

[1] حمزة محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص 306.

[2] محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص271 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 372 .

[4] علي خلف عبد الله ، التحايل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ، أطروحة ماجيستير في التحليل المالي ، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن 2008.

طبقا لهذا النموذج فان قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت بنتيجة موجبة فالمؤسسة جيدة و بعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالمؤسسة مرجحة للإفلاس.

مما سبق نستخلص أن عملية تقييم أداء المؤسسة تلعب دورا هاما من أجل الخروج بالقيمة العادلة لسهمها، حيث تتبع منهجية معينة تحتوي على مجموعة من المعايير تكون كمثابة الموجه لتلك العملية، أضف لذلك عدم الاعتماد على مقاييس للأداء بشكل منفرد و مستقل، بل يأخذ بعين الاعتبار التغير المستمر في بيئة هذه المؤسسة و كذا تطّلعاتها الإستراتيجية، إذ يجب البحث عن مدخل للتقييم يتم التطرق فيه إلى كل المحاور التي قد تساهم في إدارة هذا الأداء.

خلاصة الفصل:

يساعد تقييم الأداء المالي من خلال الطرق التي يوفرها التحليل المالي في تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف في موقف المؤسسة، و فعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة، و هي أيضا تساعد بذلك في إمكانية التنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه في المستقبل، و ذلك إذا ما أحسن المحلل المالي استخدام البيانات المحاسبية وفق منهج خاص في التحليل، و الظاهرة التي يسعى التنبؤ الى البحث عنها هي ظاهرة الفشل المالي على اعتبار أن التنبؤ الفشل المالي قبل وقوعه يسمح بتفادي الأسباب المؤدية إليه و من ثمة تحقيق نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها .

والنسبة للمعاني الدالة عن الفشل المالي فهي كثيرة غير أن أخطرها هو العسر المالي الحقيقي أو الإفلاس الذي معناه نهاية المؤسسة،و التنبؤ باحتمال الفشل المالي قائم على استغلال النسب المالية كعامل مميز للأداء، حيث تم تجميعها في نماذج، عرفت بالنماذج الكمية للتنبؤ بالأداء المالي يتم استعمالها على البيانات المحاسبية التاريخية للمؤسسة، و تعطي قدرة تنبؤية حتى خمس سنوات مستقبلية و تعتمد التفسيرات الشخصية للمحلل، الذي بإمكانه الجمع بين النماذج الكمية للتنبؤ و نسب أخرى تساعده في عملية التنبؤ.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

مؤسسة كهريف

-وحدة المدية-

تمهيد :

مكنتنا الدراسة النظرية من التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة باستخدام التحليل المالي خاصة استعماله في تقييم الأداء المالي والتنبؤ به ، حيث تبين انه يمنح لكل من مستعمل البيانات و المهتم بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة مؤشرات و نسب تساعدهما على إعطاء حكم موضوعي يليه اتخاذ القرار المناسب ، و حتى يكون لدراستنا بعدا عمليا اخترنا دراسة حالة مؤسسة كهريف – وحدة المدية – كونها احد النماذج للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، وقد قمنا بدراستنا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة كهريف.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النسب.

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة كهريف

في ظل ظروف كانت فيها الجزائر بحاجة ماسة إلى بناء مؤسسات طاقوية، ظهرت مؤسسة كهريف كمؤسسة وطنية لإنشاء شبكات توزيع الطاقة الكهربائية ، من اجل المساهمة في إنارة المنازل الجزائرية .

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة كهريف و المراحل التي مرت بها

سنحاول التعرف من خلال هذا المطلب على مؤسسة كهريف و المراحل التي مرت بها .

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

هي المؤسسة الوطنية لأشغال الكهربة " كهريف" المتخصصة في مجال بناء و إنشاء شبكات توزيع الطاقة الكهربائية، انبثقت عن المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز سونلغاز في إطار هيكلتها في أكتوبر 1982 ، و نصبت كمؤسسة ذات أسهم في 1989 برأس مال بلغ 500 مليون دينار جزائري و رقم أعمالها الحالي يصل إلى 5.25 مليار دينار جزائري .

لقد ساهمت مؤسسة كهريف ب 80 بالمائة في كهربة الجزائر بانجازها لأكثر من 110000 كلم من شبكات توزيع الطاقة الكهربائية ، و أصبحت من أهم المؤسسات في قطاع انجاز شبكات توزيع الطاقة الكهربائية بصفة جاهزة .

الفرع الثاني: المراحل التي مرت بها مؤسسة كهريف

لقد مرت مؤسسة كهريف بعدة مراحل نوجزها فيما يلي :

- **المرحلة الأولى : طرافلك * أشغال الكهربة *(Travlec)** : تزامن ميلاد كهريف مع أول تجربة لإنشاء مؤسسة مختلطة جزائرية – يوغسلافية (طرافلاك) بتاريخ 1970/10/01 و كلفت بانجاز خطوط نقل و توزيع ، و بلغت الانجازات الكلية طرافلاك حوالي 3200 كم من مختلف التوترات و كان مقر مديريتها العامة بالدار البيضاء .
- **المرحلة الثانية :** م ك مديرية الكهربة KE : في هذه المرحلة تم نقل مجمل مال مديرية الكهربة من ممتلكات و ما عليها من ديون في أجال لا تتعدى 1975/12/30 إلى قسم جديد للأشغال انشأ لتدعيم وتيرة الانجازات الطاقوية المبرمة في المخططات الوطنية للتنمية . و هكذا ظهرت للوجود بتاريخ 1976/01/01 مديرية الكهربة (م ك) . أو مديرية أشغال التوتر العالي (م.أ.ت.ع) .

بعد المصادقة على المخطط الوطني للكهربة أنشئت مديرية الكهربة لانجاز البرنامج الوطني للكهربة الريفية من اجل كهربة البلاد مع نهاية الثمانينات قصد التخفيف منة حدة التباين الجهوي، و على هذا الأساس ، فقد تم إنشاء مديرية وطنية مكلفة بالتسيير و المتابعة و الشراء و المراقبة و إنشاء 05 مديريات جهوية و هي :

- المديرية الجهوية للوسط بالجزائر العاصمة .
- المديرية الجهوية للغرب بوهران .
- المديرية الجهوية للشرق بقسنطينة .
- المديرية الجهوية للوسط الشرقي بسطيف .
- المديرية الجهوية للجنوب الشرقي بتقرت .

لقد تنج عن هذه الهيكلة وصول الانجاز الشامل في هذه المرحلة إلى 18500 كم .

- **المرحلة الثالثة :** عملا بقانون هيكلة المؤسسات تحولت مديرية الكهربة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية لأشغال الكهربة "كهريف" و هذا في أكتوبر 1982 ، غير أن استقلالية التسيير لم تتم إلا في جويلية 1983 ، و الانفصال الفعلي عن سونلغاز لم يحدث إلا في 1984/01/01 رغم هذا ظلت الصلاحيات الخاصة بالتحكم في الانجاز بيد سونلغاز .

وفي هذه المرحلة شهدت كهريف مرحلتين :

1/ مرحلة الاحتكار 1982-1995

انتهت هذه المرحلة سنة 1995 ، حيث استحوذت المؤسسة على 75 بالمائة الى 80 بالمائة من حصص السوق و بعد أن رأت كهريف أنها تحقق 90 بالمائة من البرنامج الوطني للكهربة بدأت تأخذ في الحسبان ، التهديدات على مستقبلها ، حاولت تخفيض التكاليف و تحصين الهيكل المالي للمؤسسة مع إيجاد إستراتيجية للمؤسسة على الأمدين البعيد و المتوسط.

2/ مرحلة السوق المفتوحة 1996-2005

إن زيادة عدد المنافسين لمؤسسة كهريف ، فرض عليها التصرف بسرعة من اجل الحفاظ على حصصها في السوق من خلال إعادة النظر في الاستراتيجة العامة لها ، فقد اتجهت نحو إستراتيجية التنويع من اجل التخفيف من مخاطر المنافسة في قطاع توزيع الخطوط الكهربائية الهوائية .

- **المرحلة الرابعة : عودة كهريف إلى مجمع سونلغاز 2006**

في جانفي 2006 عادت كهريف كفرع من مجمع سونلغاز ، و ذلك من اجل التقليل من حجم الأعمال الواقعة على سونلغاز 1 ، هذا من جهة و من جهة أخرى للاستفادة من الخبرة الطويلة لعمال كهريف و كذا حاجة الحكومة إلى مؤسسة تعمل على انجاز أعمالها بصفة مباشرة .

المطلب الثاني : خدمات المؤسسة ووسائلها وهيكلها التنظيمي

لقد وجدت مؤسسة كهريف من اجل تحقيق مجموعة من الخدمات لزبائنها، و من اجل تحقيق ذلك بطريقة ترضي بها الزبائن تعمل المؤسسة على توفير مجموعة من الموارد و الوسائل بصفة مستمرة. و فيما يلي سوف نحاول التعرف على الخدمات التي تقدمها المؤسسة و الوسائل التي تستخدمها لتحقيق ذلك .

الفرع الأول : خدمات المؤسسة

بعد تحكم مؤسسة كهريف في نشاطها الرئيسي ، دراسة و انجاز شبكات توزيع الطاقة الكهربائية ذات التوتر المنخفض و المتوسط ، نوعت المؤسسة تدريجيا خدماتها ، حيث قامت بتقديم نشاطات جديدة مقاربة من نشاطها الأصلي ، نذكر من أهمها : نقل الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي ، إنشاء محطات ذات التوتر العالي ، توزيع الكهرباء تحت الأرض، توزيع الغاز العمومي ، الإنارة العمومية .

1/ نقل الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي :

لقد عرفت انجازات مؤسسة كهريف في هذا المجال ارتفاعا سريعا ، حيث تمكنت من انجاز عدة مشاريع للخطوط الكهربائية ذات التوترات المختلفة90 ، 60 و 400 كيلوفولت (عبر التراب الوطني) كما اكتسبت المؤسسة خبرة جيدة في هذا الميدان .

2/ إنشاء محطات ذات التوتر العالي:

بدأ نشاط إنشاء و تأهيل المحطات الكهربائية ذات التوتر العالي سنة 2001 ، حيث تمكنت المؤسسة من انجاز 05 مشاريع خاصة بالإنشاء و إعادة التأهيل و هي :

*** الإنشاء:**

- محطة الشلف 60 ك .ف.
- محطة أم البواقي 60ك.ف.
- محطة سوق أهراس 60 ك .ف.

*** إعادة التأهيل:**

- محطة مستغانم 60 ك.ف.
- محطة درقينة 60 ، 150، 220 و30 ك.ف .

3/ شبكات توزيع الكهرباء تحت الأرض:

أدمج نشاط انجاز توزيع الطاقة الكهربائية ذات التوتر المتوسط و المنخفض تحت الأرض ، منذ بداية الأشغال الكهربائية و تم التحكم فيه سريعا . ان التطورات الصناعية في البلاد و توسع الهيكل العمراني في السنوات الأخيرة ، مثلت فرصة متاحة استغلتها المؤسسة بقيامها بمجهودات استثمارية هامة في هذا المجال.

4/ توزيع الغاز العمومي :

إنطلق نشاط توزيع الغاز في المؤسسة سنة 1994 ، فقد تم انجاز ما يقارب 28 مشروع آنذاك ، حيث قدر إجمالي الانجاز ب 304كلم و من أهم المشاريع:

- شريعة 88 كلم.
- تيمقاد 18 كلم .
- بني تامو 70 كلم .
- إيصال الغاز بالجزائر 18 كلم .
- قنوات وهران 35 كلم.

وتطور هذا النشاط تدريجيا في المؤسسة منذ سنة 1995 ، حيث سجلت كهريف معدلات هامة تتزايد كل سنة و هي تهدف للحصول على حصص أكثر أهمية .

5/شبكة الإنارة العمومية:

تعتبر الإنارة العمومية ثاني نشاط اقرب من النشاط القاعدي الذي طور في كهريف . لقد انحصرت انجازات الإنارة العمومية في المساحات الكبيرة ، الطرقات ، الملاعب ، و الإنفاق . قدر إجمالي انجازات الإنارة العمومية من 1986 إلى غاية سنة 2005 ب 800 كلم، و استثمرت أيضا كهريف في هذا المجال بانجاز مواقع عمومية و صناعية بصفة جاهزة .

الفرع الثاني: وسائل المؤسسة وهيكلها التنظيمي

- **وسائل المؤسسة:**

من اجل تحقيق الخط التنموية لكهريف في مختلف مناطق الوطن ، سخرت كهريف مجموعة من الوسائل و المعدات المضبوطة التي تضمن تدخلاتها بكفاءة و فعالية في بيئة جغرافية صعبة ، فقوة المؤسسة تتجسد بعتادها المتكون من 1200 آليات و سيارات، و نشير هنا بان مؤسسة كهريف هي أول من استعمل رافعة ميكانيكية من نوع TADANO AF 100 من اجل تسهيل عمل المؤسسة هذا من جهة، و من جهة ثانية تتمتع المؤسسة بخبرة 4303 عامل منهم 860 إطار و أعوان تحكم يمتازون بقدراتهم المهنية العالية في ميدان الدراسة و الانجاز، و هذا بفضل دروس و دورات التكوين التي تسطرها المؤسسة لمختلف الكفاءات حسب الاحتياجات التي تفرزها التطورات التقنية و التكنولوجية. الأهمية الكبيرة للعاملين كونهم المحرك الأساسي للوسائل المادية خاصة المهرة منهم و المتمكنين، أكد المدير العام بأنه من اجل الوصول للمستوى الذي ترغب فيه المؤسسة لابد من تضافر كل جهود العاملين في المؤسسة من اجل تجاوز العقبات و المخاطر التي قد تعترض المؤسسة، لهذا اقترح المدير العام العمل بالنقاط التالية :

-لابد من توحيد كافة جهود العاملين بالمؤسسة ة توجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

- تحسين كفاءات العاملين على المستوى الإداري و التقني .

- تشجيع التنافس بين العاملين، و ذلك بوضع نظام لمكافأة الأفراد و للفرق بحسب الانجاز و الإبداع .

- تحسين الظروف المعيشية للإفراد المتنقلين في الورشات و كذا شروط العمل لكافة المستخدمين .

- جعل المتعاملين و الممونين حلفاء استراتيجيين للمؤسسة ، من اجل تحقيق استجابة سريعة للزبائن .

- اعتبار الزبون هو العامل الأهم في اتخاذ القرارات التي تحدد نشاط كهريف، في حالة ما إذا تم توجيه كل شيء لإرضاء متطلباته النوعية، الزمنية، و كلفة انجاز مشاريعه .

- تحسين عمليات الاتصال على المستوى الداخلي و الخارجي .

-العمل على تحقيق مبدآ الجودة في كل شيء.

- **الهيكل التنظيمي لمؤسسة كهريف**

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة كهريف من :

1/ STAFF لمساعدة رئيس المديرية العامة و يتكون من : ملحق مكلف بالاتصال، ملحق مكلف بالشؤون القانونية، ملحق مكلف بالأمن و المنشات و الممتلكات ، ملحق مكلف بالنوعية و الوقاية و الامن و البيئة ، مفتش عام، دائرة التدقيق ، دائرة أنظمة المعلومات و الإعلام الآلي دائرة الشؤون العامة، مكتب دراسة التوتر العالي .

2/ مديريات وظيفية و هي :

- مديرية المالية و المحاسبة DFC.
- المديرية التجارية التقنية DTC.
- مديرية الموارد البشرية DRH.
- مديرية التجهيزات و الصيانة DEM.
- مديرية الشراء و التخزين DAS.

3/ ستة مديريات جهوية و هي :

- المديرية الجهوية بالجزائر العاصمة للوسط DRC.
- المديرية الجهوية للغرب بوهران DRO.
- المديرية الجهوية للشرق بقسنطينة DRE.
- المديرية الجهوية للجنوب الشرقي بتقرت.
- المديرية الجهوية للوسط الشرقي.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النسب

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة و الربحية،نسب النمو والرفع المالي.

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق السيولة و الربحية

الفرع الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

تعتبر السيولة واحدة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي و الأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مثل الدائنين و المقترضين و البنوك و غيرهم ، و تقييم السيولة يساعد المؤسسة على تجنب حالات العسر المالي ويزيد من ثقة الدائنين بالمؤسسة.

و هناك عدة أنواع من النسب المالية لذلك لبد من اختيار النسب الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة، و سنوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): تطور النسب المالية خلال السنوات الثلاث

البيان	2013	2014	2015
أصول غير جارية (1)	1.832.082.463,85	1.717.627.758,22	1.621.834.608,45
أصول جارية (2)	13.434.876.874,23	17.247.191.984,07	19.072.813.649,91
مجموع الأصول (3)	15.266.959.338,08	18.964.819.742,29	20.964.648.258,36
رؤوس الأموال الخاصة(4)	4.918.439.908,87	5.580.717.395,59	5.826.816.473,16
خصوم غير جارية(5)	2.604.728.865,27	2.431.344.241,81	2.395.285.524,07
خصوم جارية (6)	7.743.790.563,94	10.952.758.104,89	12.472.546.261,13
مجموع الخصوم (7)	15.266.959.338,08	18.964.819.742,29	20.694.648.258,36
نسبة سيولة الأصول الجارية =(2)/(3)	0,88	0,91	0,92
نسبة الأصول الغير جارية =(1)/(3)	0,12	0,090	0,078
نسبة السيولة العامة=(2)/(6)	1,73	1,57	1,53
نسبة التمويل الذاتي =(4)/(1)	2,68	3,25	3,59
نسبة الاستقلالية المالية =(4)/(7)	0,32	0,29	0,28

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(1، 2، 4، 5، 7، 8)

-التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1/بالنسبة لنسبة سيولة:تعبر هذه النسب عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وتنقسم إلى:

- نسبة سيولة الأصول الجارية: نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة اكبر أو تساوي 0,5 ، حيث بلغت 0,88سنة 2013، و بلغت 0,91 سنة 2014، و بلغت 0,92 سنة 2014 ، وهذا يعني أن وضعية المؤسسة في حالة جيدة خلال السنوات الثلاثة.

- نسبة سيولة الأصول غير جارية: نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة الأصول غير جارية بلغت 0.12 من مجموع الأصول سنة 2013 وهذه النسبة مرغوب فيها، و كذا سنة 2014 حيث بلغت 0.09 من مجموع الأصول ، و في 2015 بلغت 0.078 من مجموع الأصول ، وهذا يعني أن خلال السنوات الثلاث أن الأصول الجارية اكبر بنسبة كبيرة من الأصول الغير الجارية و هذه النسبة ترغب فيها جميع المؤسسات.

- نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاث اكبر من 1، حيث بلغت 1,73 سنة 2013 وهي نسبة كبيرة جدا، و في سنة 2014 بلغت 1,57 و في سنة 2015 بلغت1,53، وذلك يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها و الحصول على قروض جديدة. و بالتالي بمكن القول بان المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها.

2/ بالنسبة لنسبة الهيكلة: تعد أهم النسب لأنها تعطي صورة عن الهيكلة المالية للمؤسسة و تنقسم إلى:

-نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد (1)خلال ثلاث سنوات و هذا مؤشر جيد بالنسبة لوضعية المؤسسة، حيث الديون الطويلة الأجل استطاعت أن تغطي الجزء المتبقي من الأصول غير الجارية وجزء لتمويل الأصول الجارية.

-نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من أو مساوية للواحد (1) خلال السنوات الثلاثة، فهذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون، فلا تستطيع أن تحصل على قروض إضافية، و بالتالي فهي ليست مستقلة ماليا .

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية

تعطى نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، و الربحية تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية، والمبيعات في المنشآت التجارية، و عن الأرباح الصافية و قيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية و تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه، ولنسب الربحية تقسيمين أساسين:

1/ نسب الربح إلى المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات، وتعطى نسب الربحية للمؤسسة في الجدول التالي:

هامش الربح الإجمالي =الربح الإجمالي/ المبيعات

و

هامش الربح الصافي = الربح الصافي / المبيعات

الجدول رقم(3-2) : تطور نسب الربح إلى رقم الأعمال خلال فترة الدراسة

السنة / البيان	2013	2014	2015
الربح الإجمالي	506.655.456,25	708.798.740,71	742.258.196,07
المبيعات	11.545.677.359,90	12.009.796.053,08	14.736.895.510,14
الربح الصافي	506.655.456,25	708.798.740,71	742.252.196,07
هامش الربح الإجمالي	0,044	0,059	0,050
هامش الربح الصافي	0,044	0,059	0,050

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(3، 6، 9)

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال جدول نسب الربح إلى رقم الأعمال أن هامش الربح الإجمالي مساويا إلى هامش الربح الصافي و هذا لانعدام نتيجة غير عادية، كما أن هامش الربح الإجمالي بلغت نسبته0,044في سنة 2013و تحسنت نسبته في سنة 2014 حيث بلغت 0,059، لكن خلال 2015 انخفضت نسبته بعض الشيء حيث بلغت 0,050 و هذا راجع للمؤسسة في عدم تحكمها للتكاليف.

2/ نسب الربح إلى الأموال المستثمرة:

تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

صافي الربح إلى مجموع الأصول = الربح الصافي / مجموع الأصول

معدل العائد على حقوق الملكية= الربح الصافي / مجموع رؤوس الأموال الخاصة

الجدول رقم (3-3): تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة بالنسبة للمؤسسة

السنوات / البيان	2013	2014	2015
صافي الربح إلى مجموع الأصول	%3,31	%3,73	%3,58
معدل العائد على حقوق الملكية	%10,30	%12,70	%12,73

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9)

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال جدول تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة أن نسب صافي الربح إلى مجموع الأصول نسب ضعيفة جدا و هذا ما يعبر على أن المؤسسة لم تستغل أموالها أحسن استغلال ففي سنة 2013 بلغت نسبة الربح إلى مجموع الأصول 3,31% أما في سنة 2014 فقد أصبحت 3,73% ثم تراجعت إلى 3,58% خلال سنة2015 .

أما بالنسبة إلى معدل العائد على حقوق الملكية نسبة ضعيفة هي الأخرى ، لكن ليس كما نسب الربح الصافي إلى مجموع الأصول ففي سنة 2013 بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 10,30% ثم تحسنت بعض الشيء حيث بلغت 12,70 خلال سنة 2014 إما في سنة 2015 فهناك تحسن ضعيف جدا حيث بلغت النسبة في تلك السنة 12,73%.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النمو و الرفع المالي

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع و التقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من توسيع الشركة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق إنتاجها.

أما إذا كانت الشركة تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاقتصاد القومي ، فان ذلك يدعى بالنمو السريع و إذا كانت معدلات النمو أقل من معدلات نمو الاقتصاد القومي فيقال عن الشركة أنها راكدة.

و تقيس هذه المعدلات نمو المؤسسة و يمكن قياس النمو في المؤسسة في عدة مجالات منها المبيعات، الأرباح، سعر البيع...الخ.

1/ نمو المبيعات:

و هي نسب تقيس المبيعات الصافية المحققة خلال سنة مالية معينة ، مقارنة بسنة مالية ماضية.

نمو المبيعات= (مبيعات السنة المالية- مبيعات السنة الماضية)/ مبيعات السنة الماضية

2/ نمو الدخل الصافي:

و هي نسبة تقيس نمو النتيجة الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة ، مقارنة بسنة مالية ماضية.

نمو النتيجة الصافية= (النتيجة الصافية للسنة الحالية- النتيجة الصافية للسنة الماضية)/ النتيجة الصافية للسنة الماضية

أما بالنسبة للمؤسسة فتعطى نسب النمو كما يلي:

الجدول رقم(3-4) : نسب نمو المؤسسة خلال فترة الدراسة

السنوات / البيان	2013	2014	2015
المبيعات	11.545.677.359,90	12.009.796.053,08	14.736.895.510,14
النتيجة الصافية	506.655.456,25	708.798.740,71	742.258.196,07
نمو المبيعات	-	%4.02	%22.07
نمو النتيجة الصافية	-	%39.89	%4.72

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(3، 6، 9)

التعليق على النتائج:

من خلال جدول نسب نمو المؤسسة نلاحظ أن النسب متغيرة من سنة إلى أخرى.

1/ بالنسبة لنمو المبيعات: حققت المؤسسة خلال سنة 2014 نسبة نمو 4.02% أما خلال سنة 2015 فقد حققت نسبة نمو 22.07% وهي نسبة متزايدة وهذا بسبب ارتفاع المبيعات .

2/ بالنسبة لنمو النتيجة الصافية: نلاحظ من خلال الجدول حققت المؤسسة نسبة نمو 39.89%سنة 2014 غير أنها انخفضت إلى 4.72%سنة 2015 .

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الرفع المالي

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، و كلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية أن تواجه المؤسسة صعوبات في الإيفاء بتلك الالتزامات المالية.

1/ نسب المديونية :

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل إجمالي موجوداتها على المطلوبات و تبين كل دينار من إجمالي الموجودات كم يقابله من دين.

2/ نسب الديون على حقوق الملكية.

تبين هذه النسبة أن كل دينار كم يقابله من حق ملكية.

3/ مضاعف حق الملكية:

و يطلق على هذه النسبة أحيانا نسبة الرفع ، و تبين هذه النسبة كم دينار من إجمالي الموجودات التي تم تحويلها مقابل كم دينار من حق الملكية .

الجدول رقم(3-5): نسب الرفع للمؤسسة خلال فترة الدراسة

السنوات / البيان	2013	2014	2015
نسب المديونية(1) =الديون الأخرى/ مج الأصول	%21,05	%26,84	%22,01
(نسب الديون /حق الملكية)(2)=ديون أخرى /رؤوس الأموال	%65,35	%91,22	%78,19
مضاعف حق الملكية =1/2	3,10	3,39	3,55

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق التالية(1، 2، 4، 5، 7، 8)

التعليق على النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول لنسب الرفع الخاصة بالمؤسسة أن نسب الرفع المسجلة في المؤسسة كانت كما يلي:

1/ بالنسبة لنسبة المديونية :

حسب هذه النسب المبينة في الجدول أعلاه نجد أن نسبة المديونية منخفضة و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي، فنجد خلال سنة 2013 بلغت نسبة المديونية 21,05%في حين ارتفعت نسبة المديونية إلى 26,84 %وهذا سنة 2014 ثم انخفضت إلى 22,01 %سنة 2015 .

2/ بالنسبة لنسبة الديون على حقوق الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب ديون على حقوق الملكية مرتفعة جدا حيث بلغت 65,35%سنة 2013، في حين بلغت 91,22% سنة 2014 إلا أنها انخفضت بعض الشيء سنة 2015 حيث بلغت النسبة 78,19 % وهذا يا يثبت أن المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة على الديون في تمويلها.

3/ بالنسبة لمضاعف حق الملكية:

نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن النسب في تزايد طفيف يكاد ينعدم وهذا راجع إلى تساوي قيمة الزيادة في إجمالي الأصول مع قيمة الزيادة مع حقوق الملكية ففي سنة 2013 بلغت النسبة 3,10% و في سنة 2014 بلغت 3,39 % أما في سنة 2015 فقد بلغت النسبة 3,55% .

.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل لبعض أفضل و أهم النسب و المؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي عملية رقابية بعدية و هي مجموعة الطرق و الأساليب الكمية التي يعتمد عليها المحلل المالي الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ، و هي عملية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف و القوة و كشف الانحرافات و محاولة علاجها ، و تساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ، و لتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى نسب السيولة وكذلك نسب الربحية وفي الأخير نسب النمو والرفع.

على ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية للأداء نقول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف زاوية النظر إليه وباختلاف وجهة نظر الباحثين في هذا المفهوم ،كل حسب تخصصه ، فينظر الزبائن إلى أداء المؤسسة في قدراتها على توفير السلع و الخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة ، و ينظر المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل و في جو ملائم ، وتنظر الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة و هذا لرفع حصيلة الضرائب و المساهمة في زيادة الدخل القومي، وينظر المسيرين إلى الأداء في الكفاءة و الكفاءة في المؤسسة هي قدرتها على تحقيق النتائج بأدنى تكاليف و الفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة.

ومن خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في هذا البحث و بانطلاقنا من مشكلة و هي متمثلة في: **هل يوفر تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات التحليل المالي عن تقييم أفضل للأداء المالي للمؤسسة؟** اتضح لنا أن الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي باستخدام أدوات وطرق علمية وعملية دقيقة تضفي على عملية التقييم الفعالية المثلى وتصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة وصحيحة، فهو يعتبر من أهم الضروريات للتخطيط المالي.

➢ نتائج اختبار الفرضيات:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و كذلك التساؤلات الفرعية التي تفرعت عنها، قمنا في بداية الدراسة بافتراض عدد من الفرضيات، وسنقوم باختبار هذه الفرضيات بصحتها أو خطأها وفقا للنتائج المتحصل عليها من الدراسة.

– فيما يخص الفرضية الأولى: والتي نصت على أن" **جمع المعلومات بطريقة علمية يؤدي إلى تحسين مردودية عملية التقييم**" فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول، حيث تكون عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بجمع المعلومات بطريقة علمية و هذا لتحسين مردودية عملية التقييم وهذا لاستخدامه الدليل لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

–فيما يخص الفرضية الثانية:والتي كانت "**تقييم الأداء المالي مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة فهو دليلهم على اتخاذ القرارات** " فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث أن أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي هي النسب المالية و أبرزها الربحية، النمو، السيولة و الرفع المالي.

-فيما يخص الفرضية الثالثة: و المتعلقة بالجانب التطبيقي والتي كانت "**يمكن تقييم الأداء باستخدام نسب الأداء الربحية، النمو، السيولة، والرفع المالي**" فقد تم إثبات صحته، حيث أن مؤسسة كهريف (وحدة المدية) رغم تحقيقها نتائج ايجابية إلا أنها لا تستخدم عملية تقييم الأداء المالي وهذا ما جعلها لا تتمتع بالاستقلالية المالية طوال سنوات الدراسة.

➢ النتائج العامة:

من خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة في فصلين نظريين وتطبيق دراسة الحالة على مؤسسة كهريف – وحدة المدية – توصلنا إلى:

- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية.
- يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة و يحتل في وقتنا مكانة هامة في إدارة الأعمال.
- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي .
- تقييم الأداء المالي تقنية تستطيع المؤسسة من خلالها متابعة نشاطها كما تساعدها على العمل و الاجتهاد و التقدم و الاستمرار.
- تتعدد أساليب التقييم الأداء المالي و تختلف باختلاف الهدف التي تسعى المؤسسة الوصول إليه سواء لمعرفة التقدم الحاصل في الأهداف المتوقعة أو لدراسة و تحليل النتائج الفعلية المتوصل عليها فقط.
- تمتلك المؤسسة الآليات التنظيمية التي تسمح لها باستغلال التحليل المالي في اتخاذ القرارات.
- تعتمد المؤسسة على النتائج الايجابية التي ترضي الإدارة كمعيار للحكم على أدائها المالي.
- تحقق المؤسسة هامش أمان كبير في السيولة، و تبقى محدودة في الاستقلالية المالية و الربحية.

➢ الاقتراحات:

- ينبغي على الجهات المكلفة بالتحليل المالي على مستوى المؤسسة أن تعمل على إدراج مختلف طرق التقييم الأداء المالي.
- على المؤسسات إدخال مختلف أساليب التقييم الأداء المالي حتى تتمكن من معرفة مكانتها و مركزها المالي و التنافسي.

– يجب استخدام تقييم الأداء المالي حتى تستطيع المؤسسة اكتشاف نقاط ضعفها و إجراء التعديلات لتصبح تلك النقاط نقاط قوة.

–بعد تقييم الأداء المالي و معرفة نقاط الضعف اتخاذ الإجراءات اللازمة مباشرة حتى لا تقع المؤسسة في فخ الإفلاس.

– إيجاد المؤسسة الحل المناسب للتحكم في التكاليف حتى ترتفع نسبة هامش الربح الصافي .

– هدف كل مؤسسة هو النجاح و التطور و الصمود في السوق، و مفتاح هذه الأهداف هو عملية تقييم الأداء المالي.

– تقييم الأداء المالي من أحسن الوسائل لنجاح المؤسسة و هذا لأنه يحدد المشاكل التي تواجهها المؤسسة و يساعده في اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

– جمع المعلومات هو أهم عنصر في عملية تقييم الأداء المالي فيجب على كل محلل مالي إن يقوم بهذه العملية بدقة وبطريقة علمية حتى تكون عملية التقييم صحيحة و تعبر عن مستوى المؤسسة الحقيقي.

– إن عملية جمع المعلومات هو أول عملية في التقييم فينبغي كل مؤسسة أن تقدم اهتماما تاما لكل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة.

➢ آفاق الدراسة:

- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على توظيف التحليل المالي في المؤسسات العمومية الجزائرية.
- معايير المقارنة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المتعاملة في البورصة.
- دور الموازنات التقديرية المالية في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- دراسة فعالية الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أثر الانتقال من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1) حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، "الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليل في اتخاذ القرارات"، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1998.

2) حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

3) خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، "منهج الإدارة العليا : مجالات تقييم الأداء الفعال"، الطبعة الثالثة مركز الخبرات المهنية ، جيزة ، مصر ، 2004.

4) دريد كامل أل شيب ،"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة" ،قسم العلوم المصرفية والمالية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، دار النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2007.

5) رمضان زياد، "أساسيات التحليل المالي" ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 1997.

6) عاطف وليم اندوراس، "التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

7) عبد الحليم كراجة ، وآخرون، "الإدارة و التحليل المالي (أسس-مفاهيم-تطبيقات)"، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000 .

8) عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة، " إدارة الائتمان"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999 .

9) عدنان تايه النعيمي و ياسين كاسب الخرشة، "أساسيات في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان،2007.

10) عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي،" التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

11) عليان شريف وآخرون،" الإدارة والتحليل المالي "،إدارة البركة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.

12) فهمي مصطفى شيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

13) محسن احمد الخضيري،"كيف تقرا الميزانية"، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة،مصر، 1997.

14) محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

15) محمد الصيرفي، "التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2014 .

16) محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2001 .

17) محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن ،2006 .

18) منير إبراهيم هندي، " الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003 .

19) منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 2005 .

20) منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، "التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، 2007 .

21) وائل محمد صبحي، طاهر محسن الغالي، "أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن"، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

22) وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، "التحليل المالي"، دار جنين، عمان، 1996.

II. مذكرات

1- أطروحات الدكتوراه:

1) حوري زينب،"تحليل و تقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة باستخدام التحليل التمييزي"، نقلا عن صافيناز عبد الحي عبد الحميد، دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم قياس المخاطر، أطروحة دكتورة، مصر.

2) صافيناز عبد الحي عبد الحميد "دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم قياس المخاطر" أطروحة دكتورة، القاهرة، مصر،1998.

2- رسائل الماجستير:

1) بن مالك عمار،"المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،2010-2011.

2) حليمة خليل الجرجاوي،" دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"،(رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تمويل ، كلية التجارة ن، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008).

3) رضوان باصور، "استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة"، دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير ، تخصص مالية ومحاسبة، 2008 .

4) علي خلف عبد الله ،" التحايل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات"، رسالة ماجيستير في التحليل المالي ، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن 2008.

5) محمد عدنان البطمة، "استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري"، (رسالة الماجستير في إدارة الأعمال كلية إدارة الأعمال، قسم الإدارة، جامعة الجزيرة، سنة 2014) .

6) نسيلي جهيدة، "اثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 .

7) اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها"، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير علوم تجارية، جامعة الحاج لخضر، 2009.

3- مذكرة ماستر:

1) صخري جمال عبد الناصر، "التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر"،(مذكرة الماستر، مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2013) .

III. مقالات ومداخلات

1) عبد اللطيف الصيفي،" مقال حول الفشل المالي لشركات القطاع العام باستخدام النسب المالية"، الأهرام الاقتصادي العدد 68 ، سنة 1993 .

2) مدني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة" ،(مداخلة ضمن أعمال الملتقى دولي حول"النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي و المعايير الدولية للمراجعة ، المنعقد في الفترة 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة).

IV. مجلات

1) تانيا،"دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة كركوك،العدد 26،2012 .

2) الشريف ريحان، " مسالة كفاءة و فعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية"، الجندول، العدد30،الجزائر2006 ،و توجد نسخة من المجلة في الموقع الالكتروني :(http://www.ulum.nl/b186.htm).

ثانيا: باللغة الأجنبية

1) Eidlemen, Gregory j , Z scores- a guide to failure prediction (business failure)(auditing), the CPA journal online , feb95, http//www.nysscpa.org/cpajournal/old/16641866.htm.